

معضلة المديونية في تونس: تشخيص الداء واستشراف الحلول

فاجعة جرجيس:
أهالي المفقودين
يطردون والي مدنين



بعد الحرب على الكوفيد 19،
الحرب على أوكرانيا..
ملاذات السلطة التونسية
لتبرير الأزمة باقية وتمدد

التحرير — الأحد 20 ربيع الأول 1444 هـ الموافق لـ 16 أكتوبر 2022 م العدد 412 الثمن 1000 م — التحرير

الجللاء بين خديعة الحكام واستفاقة الأمة



إعلان الجزائر... تثبيت لقوائم سلطة متآكلة وتعلق بالوهم

وسعي لإحياء منظمة يجب دفنها



**ثورة الشام بين كيد المتآمرين
ومواقف أبنائها الصادقين**

الجلاء بين خديعة الحكام واستفاقة الأمة

حيث سعار الغرب الوحشي تتقاتل جيوش من المسلمين نيابة عن الكفار الأمريكيين والأوروبيين ويموت اليمينيون بالرصاص حيناً وبالجوع والمرض كل حين؟

الجلاء الصادق

إن الجلاء الحقيقي الذي ننشد هو التحرر الكامل من الاستعمار لا في تونس فقط بل في كل بلاد المسلمين والتحرر الكامل هو التحرر من الفكر الرأسمالي الغربي الغريب عن أمتنا المفروضة علينا دساتيره وقوانينه بالحديد والنار، المفروضة علينا سياساته بديمقراطية جوفاء يسيطر عليها المال الملوّث بدماء شهدائنا.

إن التحرر الكامل هو التحرر من عبودية المستعمر وأن نرجع كما كنا عباداً لله وحده من دون الناس نؤمن بالله وبرسوله وبالكتاب في دولة واحدة كبرى كما كنا نكون فيها:

- السيادة لله وحده هو الذي يُشرّع لنا.

- السلطان للمسلمين يختارون من بينهم رجالاً يبايعهم ويباعونهم أن يراعاهم بأحكام رب العالمين ويعينونه ويحاسبونه وينقذون بقيادته بلادهم من شرور الدول الاستعمارية بل ينقذون كل العالم من الجرائم اليومية التي ترتكبها أمريكا وبريطانيا وفرنسا والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي و.....

هذا هو الجلاء في حقيقته جهد كل المسلمين وفي مقدمتهم الأقوياء من قياداتهم العسكرية المخلصة وعزائم جنودهم الصادقة، وإن كنا نستذكر معركة بنزرت فنحن نستذكر منها صدق الذين هبوا إلى بنزرت وقد هبوا إيماناً منهم أن التصدي للمستعمر ولو بصدور عارية هو الواجب الذي لا يقدر عليه إلا الرجال الرجال وأنا نقول لشهدائنا من بنزرت إلى ليبيا فمصر فالشام وحلب وفلسطين والعراق وكل بلاد المسلمين:

لقد كان لكم شرف السبق إلى مجاهدة الكفار المستعمرين وإن لمواصلون معركة التحرر وأنا نعيش اليوم آخر فصولها فقد ثارت الأمة من جديد وافاقت من غفوتها وكشفت العملاء والخونة ولم يبق إلا أن يتقدم القادة المخلصون من العسكريين والرجال الشرفاء من وجوه الناس وينبذوا القيادات الحالية ويزيلوا عنهم الحماية كما فعلوا من قبل مع بن علي والقذافي ومبارك، وأن يبايعوا رجلاً يقول ربّي الله لا يعرف الركوع إلا لرب العالمين يكون خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم يحكمهم بالإسلام ويوحدهم ويوحدهم جيوشهم فيطرد فلول الاستعمار شر طردة.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَهُهُ تَحْشُرُونَ﴾

عظمى، وإن استعمار تونس والجزائر ومصر وغيرها من بلاد المسلمين كان في إطار خطة عالمية قادتها وقتها بريطانيا المجرمة بمعية فرنسا وبمعاونة الخونة من العرب والترك لإزالة الخلافة والإسلام كقوة عالمية وتفكيك دولة المسلمين. ولم تخرج فرنسا من تونس والجزائر، ولا بريطانيا من مصر وفلسطين إلا بعد أن اطمأنوا أن الفئة الحاكمة الجديدة تابعة فكرياً وسياسياً للفكر الغربي العلماني وأن القيادات الجديدة ستحارب الإسلام ودعايته وستتصدى بكل قوة للحيلولة دون عودة كيانه السياسي الخلافة الراشدة التي تجمع كل المسلمين في دولة واحدة. وفعلاً فقد صارت تونس منذ حكم بورقيبة علمانية يحارب فيها الإسلام بشراسة ويهادن فيها الكفر ومتولداته، حتى رحبت بكل فكر شاذ ودخيل وأصبحت مرتعاً خصباً لشركات النهب الاستعمارية تستنزف الخيرات وتفقر البلاد والعباد، وهذه الطامة التي عمت كل بلاد الإسلام.

الجلاء الكاذب

فهل تمّ الجلاء فعلاً؟؟ أم إن أمر ما سميّ بالتحرر الوطني في أربعينات القرن العشرين وما بعده لم يكن إلا خديعة كبرى للمسلمين برحيل الاستعمار، والحقيقة هي أن الاستعمار رحل بالاسم وبقي بالفعل حيث ترك المستعمر وراءه جيشاً من العملاء سياسيين ومشايخ وأحزاباً وغيرهم، واختار بنفسه من يسلم له الحكم عبر مفاوضات ليكونوا خدماً وعبداً لهم. واستمرت القوى الغربية في تسيير شؤون البلاد من وراء ستار.

هل تمّ الجلاء فعلاً من بلاد المسلمين؟

فما شأن القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية التي تحاصر العالم الإسلامي؟ وماذا تفعل الجيوش الأمريكية في العراق منذ سنة 1990، وهل نسينا أفغانستان التي تدمر تدميراً؟ وماذا يفعل الجنود الفرنسيون في إفريقيا والجنود البريطانيون في ليبيا واليمن وتونس وماذا عن الجيوش الأمريكية وقواعدها المنتشرة في البلاد الإسلامية؟؟؟ وماذا عن جحافل المخابرات العالمية التي تعشش في كل البلاد، فقد صرح وزير خارجية بريطاني السابق "هيج" (2011) أن بلاده ضاعفت عدد الموظفين البريطانيين في سفارتها في تونس. أما السفارة الأمريكية في تونس فهي شبه قاعدة عسكرية تضم 5 آلاف موظف أو يزيدون فماذا يفعلون؟؟؟

هل تمّ الجلاء فعلاً من بلاد المسلمين؟

فأين الأرض المباركة فلسطين، هل طهرتها جيوشنا من رجس يهود الغاصبين؟ وماذا يحدث في شام رسول الله صلى الله عليه وسلم ويمنه، الشام التي اجتمعت عليها جيوش العالم لتساعد بشارة السفاح في ذبح المسلمين هناك، واليمن

تحيي الفئة الحاكمة (حكّاماً ومعارضاً) في تونس يوم 15 أكتوبر من كل عام ذكرى جلاء آخر جندي فرنسي عن تونس في 15 أكتوبر 1963. ويتخذون الجلاء دليل نصر واستقلال وتحرر من الاستعمار، ومحطة من محطات بناء الدولة الحديثة. ويربطون جلاء الجيش الفرنسي عن تونس بمعركة بنزرت (من 19 إلى 22 جويلية 1961). أي إن الجيش الفرنسي لم يخرج من تونس بعد "معركة" بنزرت إلا بعد سنتين كاملتين. وتفيد شهادات كثير ممن حضر "المعركة" أنها لم تكن حرباً بين جيشين نظاميين بل كانت مذبحة جبانة حيث قصفت فرنسا المجرمة بطائراتها ودباباتها المدنيين العزل إلى جانب بعض تشكيلات الحرس وفئة قليلة من جيش تونسي مكونين حديثاً، وصبت حقدتها الأسود على أهل البلاد بقنابل حارقة و"نابالم"، وقتلت خلال 4 أيام أكثر من 6 آلاف شهيد قلة قليلة منهم حاملة للسلاح من جيش وحرس.

إنّ حديث الجلاء ليبيّن:

1- أن أبناء تونس من طينة الأبطال واجهوا فرنسا الإرهابية وترسانتها العسكرية بصدور عارية وشجاعة منقطعة النظير. وسالت دماؤهم الزكية من أجل قلع الاستعمار، ومن أجل أن يكون جلاء جنود العدو تاماً وحقيقياً.

2- أن الاستقلال الذي أعلن في 1956 كان صورياً ذلك أن الجيش الفرنسي ظلّ في بنزرت (التي قال عنها جول فيري أنها أهم من تونس كلها) 8 سنوات كاملة تقلع منها طائراته كل يوم لضرب المجاهدين في الجزائر، بما يعني أن المقبور بورقيبة وجماعته كانوا شركاء للمستعمر الفرنسي في ذبح المجاهدين. ولما فاحت رائحة بورقيبة الخيانية واشتد عليه النكير من المجاهدين في الجزائر ومن التونسيين الرافضين لاتفاقيات الاستقلال المزعوم ومن مصر، افتعل معركة بنزرت افتعالاً دون إعداد أو تخطيط فزح بالآلاف المدنيين العزل من كل ولايات تونس دون تسليح إلى بنزرت ليذبحوا. كل ذلك من أجل تلميع صورته فقط بدليل أن فرنسا خرجت بعد سنتين من "معركة" بنزرت. وظلّ بورقيبة على علاقة حميمية مع فرنسا التي ذبحت أبناء تونس والجزائر وكان يجاهر طوال الوقت ويقول إننا نريد أن نبني علاقات جديدة مع فرنسا (هكذا) دون حياة.

صحيح أن الجنود الفرنسيين خرجوا من تونس ولكن هل خرج الاستعمار فعلاً من تونس؟ وهل خرج الاستعمار من بلاد المسلمين؟

3- أن لحديث الجلاء والاحتفاء به وجهاً آخر أكثر خطورة:

فالمحتفون بالجللاء يريدون فصل تونس عن كيانها الطبيعي البلاد الإسلامية وقد كانت تونس ولاية من ولايات دولة

متفرقات:

وفد حكومة 25 جويلية إلى اجتماعات الخريف لصندوق النقد والبنك الدوليين: وسعادة الأغنياء !!

دعم مؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد للاقتصاد العالمي لتفادي هزات قد تكون لها تداعيات سلبية على الدول وخاصة في ظل أزمات قد يشهدها العالم من ذلك الأزمة الصحية لكوفيد 19 والحرب الأوكرانية الروسية.

التحرير: ما يثير حفيظة المرء من فعل هؤلاء الرهط، سعادتهم ورضاهم عن أنفسهم وهم يقدمون رقابنا على أبواب مسالخ جزاري الشعوب، وأنهم لم يتعظوا بمن سبقهم إلى التمدد على نطع سباع الرأسمالية، ولعلمهم يفعلون ذلك عن قناعة لحقد تأصل في نفوسهم على أمة تتفلت من العقال الذي ساهم إخوان لهم في لفه حول رقبتها.

تحوّل وفد تونسي يضمّ كلا من وزيرة المالية سهام البوغديري نمصية ووزير الاقتصاد والتخطيط سمير سعيد ومحافظ البنك المركزي مروان العباسي، إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، للمشاركة في اجتماعات الخريف لصندوق النقد والبنك الدوليين التي انطلقت يوم الإثنين 10 أكتوبر الجاري ولاستكمال مفاوضات تونس مع النقد الدولي.

واجتماعات الخريف لصندوق النقد الدولي بواشنطن هو حدث سنوي لعقد لقاءات دورية بين ممثلي البنوك المركزية ووزارات المالية الدولية للتناقش حول الأوضاع المالية العالمية وأهم سياسات

مدير عام العمليات بالبنك الدولي:

على تونس الالتزام بإصلاحات جبائية حاسمة

«إذا كان الغراب دليل قوم .. سيهديهم إلى دار الخراب»



أكد اكسال فان تروتسنبورغ المدير العام للعمليات بالبنك الدولي يوم الأربعاء 12 أكتوبر 2022 على "وجوب التزام تونس بإصلاحات جبائية حاسمة حتى تعود مجددا إلى مسار التنمية".

ونقلت وكالة تونس إفريقيا للأنباء عن تروتسنبورغ إبرازه أثر اجتماع جمعه بوزير الاقتصاد سمير

دولار اي ما بين 6 و 5 و 13 مليار دينار على مدى 3 سنوات.

التحرير:

صيغة الخطاب التي يتحدث بها هذا «الاكسال فان تروتسنبورغ» تفضح طبيعة العلاقة بين حكومة 25 جويلية وضباع المنظمات المالية العالمية، حين تتحدث على «وجوب التزام تونس بإصلاحات جبائية حاسمة»، فأبشري يا تونس واهني بهؤلاء «الروبيصات» فالعودة مجددا إلى مسار التنمية باتت قريبة. لكن هل تبقى الضباع من فرائسها شيئا؟ ممثلو أهم الدول الدائنة، وهذا «الاكسال فان تروتسنبورغ»، المدير العام للعمليات بالبنك الدولي، أليس هم أحفاد ممثلي دول إيطاليا وإنجلترا وفرنسا، الأعضاء في الكومسيون المالي لسنة 1869، الذي رفع يد حاكم تونس، يومها عن أن يتصرف في موازنة البلاد التي يقول أنه كان يحكمها؟

سعيد ووزيرة المالية سهام نمصية على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأمريكا أن التونسيين هم من سيستفيدون من الإصلاحات مشددا على ان البنك الدولي "سيواصل الوقوف إلى جانب تونس بما يمكن من مساعدتها خلال الوضعية الاقتصادية الصعبة التي تمر بها".

وأشارت "وات" إلى ان الاجتماع انعقد بحضور نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فريد بلحاج.

وتشارك تونس في الاجتماعات بوفد رفيع المستوى يضم وزيرة المالية سهام نمصية ووزير الاقتصاد سمير سعيد ومحافظ البنك المركزي مروان العباسي سعيا لمواصلة مناقشة امكانية الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تمويل جديد أكد محافظ البنك المركزي مروان العباسي انه قد يتراوح بين 2 و 4 مليارات

النهضة تعود للشارع:

إذا كان رب البيت...



«... نحن ليس لدينا مشكل شخصي مع قيس سعيد ولكن لدينا مشكل مع سياسته التي تقوم على الانفراد بالحكم وهذا ما يرفضه الشعب التونسي. وبالتالي نقول له إن السير في هذا الطريق سيضرّ به ويضرّ بالشعب ولذلك ندعوه إلى الدخول في حوار وطني بدلا من المواجهة ونحن نريد طريق الحوار...» بهذا «العرض» ختم رئيس تنظيم النهضة راشد الغنوشي حواره في موقع «الجزيرة نت» القطري يوم 6 أكتوبر الجاري.

وفي نفس اليوم يصدر بيان اجتماع المكتب التنفيذي الداعي في نقطته الخامسة إلى «توحيد الجهود الرامية للتصدي للانقلاب الغاشم وتصعيد الاحتجاجات السلمية ضد السلطة التي أفسدت الحياة السياسية وحولت الأزمة الاقتصادية إلى كارثة تتهدد قوت الناس ومعاشهم.. وفي هذا السياق وجّهت النهضة الدعوة لمنحطيتها وأنصارها للمشاركة في ما أسمتها المسيرة

الوطنية يوم السبت 15 أكتوبر 2022 بالعاصمة بمبادرة من «جبهة الخلاص الوطني» التي تشكل هي نفسها عمودها الفقري.

التحرير: وإن كان ليس من سياستنا التعليق على من هم ليسوا في الحكم، وأننا نقصر عملنا على سياسة الحكم بتبيان خطرها على الأمة وكشفها أمام الناس، وكذلك فإننا نكافح الدول الكافرة المستعمرة، التي لها سيطرة ونفوذ على البلاد الإسلامية، فنكشف خطتها ونفضح مؤامراتها، فإننا نكشف كذلك التضليل الخطير الذي يزعم بأن قيس سعيد أساء للديمقراطية حين انفرد بالحكم، وأنه لو أشرك المعارضة في الرأي معه لرفل التونسيون في نعيم مقيم. إذا كان وينستون تشرشل الكافر يرى أن "الديمقراطية هي أسوأ أشكال الحكم، باستثناء كل الأشكال الأخرى التي تمت تجربتها". فما الذي أعمى قلوبكم عن شريعة الرحمان، حتى تتشبثوا بنظام يؤله طبقة الطغاة المستبدين فتتركون عباد الله تحت رحمة المغامرين؟

الماضي ظهر فيها مع حفتر بنغازي بصورة رسمية".

التحرير: لا عباس كامل اتعظ بعمر سليمان ولا حفتر أفادته نهاية الموقود القذافي، وما عهدهما ببعيد. فالجبل الممدود لهما من قبل سيدهما في واشنطن اقترب من النهاية، فالسيد الآن مشغول بأمر أهم على الحدود الروسية الأوكرانية. فليكثر عباس كامل من الزيارات إلى شرقي ليبيا، أو ليقبل فأجلها موقوف على بقاء خطة أمريكا من عدمها. فليظل في ضلاله، إن ظن هو وحفتره أنهما صاحبي قرار، فمن أين لهما أن يعلننا عن خطة أو جدول أعمال؟



رئيس المخابرات المصرية يلتقي حفتر في بنغازي، أو حين تجتمع الأذنان

التقى رئيس المخابرات العامة المصري اللواء عباس كامل، الأربعاء 12 أكتوبر الجاري، قائد قوات شرق ليبيا خليفة حفتر في مدينة بنغازي شرقي البلاد بشكل غير معلن وفق ما نقلت وسائل إعلام محلية مقربة من الأخير.

ونقل تلفزيون "المسار" (خاص) الذي يديره محمود الفرجاني عضو مكتب الإعلام بقوات شرق ليبيا ويبث من الأردن عن مصادر لم يسمها أن "كامل ووفد مصري رفيع المستوى زار حفتر في بنغازي".

ذات المعلومة أعلنها أيضا موقع صحيفة "العنوان" المقربة من حفتر.

وفي حين لم تفصح وسائل الإعلام تلك عن سبب الزيارة أو فحوى اللقاء قالت وكالة الأناضول عن مصدر أمني من مدينة بنغازي لم تسمه كونه غير مخول بالتصريح للإعلام، أن "الوفد المصري برئاسة رئيس المخابرات العامة غادر مدينة بنغازي عشية الأربعاء بعد لقاء مع حفتر دام لساعات" دون ذكر تفاصيل إضافية.

كما ذكر المصدر أن "زيارة رئيس المخابرات المصرية لحفتر ليست الأولى بل تكررت هذا العام". وأن "جميع الزيارات السابقة لكامل كانت غير معلنة عدا زيارة واحدة كانت في جوان العام

خيبة أمل بايدن من خفض «أوبك+» لإنتاجها، كخيبة أمل الشيطان من معصية أحدهم

مناجي محمد



الخبر:

تحالف «أوبك+» يخفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميا.

صرح بعدها مستشار الأمن القومي الأمريكي والمجلس الاقتصادي الوطني جيك سوليفان بأن «الرئيس يشعر بخيبة أمل بسبب القرار قصير النظر الذي اتخذته «أوبك+» لخفض حصص الإنتاج بينما يتعامل الاقتصاد العالمي مع التأثير السلبي المستمر لغزو بوتين لأوكرانيا».

التعليق:

خيبة أمل بايدن من خفض «أوبك+» لإنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميا هي خيبة مثار استغراب، فأمريكا تتعامل مع نفط المنطقة كسلاح من أسلحتها الاستراتيجية للهيمنة، وتتحكم في السياسة النفطية للدويلات الوظيفية التابعة لها تحكما تاما. فمتى علم أن صاحب مقترح التخفيض والذي رَوَّجَه وسَوَّقه هي دويلة السعودية في أوائل أيلول/سبتمبر الماضي، وروجت لفكرة «إمكانية أن يدرس التحالف خفضا للإنتاج وأن أعضاء من «أوبك+» مثل جمهورية الكونغو والسودان وغينيا الاستوائية منفتحون على الفكرة»، وكانت السعودية هي من يدير اجتماع «أوبك+» ويدفع باتجاه التخفيض، وتم إعلان الخبر من واشنطن، وفي السياق نفسه عبر ج. بي مورغان أكبر بنوك أمريكا في وقت سابق عن اعتقاده بأن «أوبك+» «قد تحتاج إلى التدخل بخفض ما يصل إلى مليون برميل يوميا، لوقف هبوط الأسعار وإعادة تنظيم الأسواق الفعلية والورقية التي يبدو أنها منفصلة»، ثم صرح بعدها وزير الطاقة السعودي في مؤتمر صحفي بعد الاجتماع الأخير لـ «أوبك+»: «قررنا في التحالف تعديل الإنتاج الإجمالي نزولا بمقدار 2 مليون برميل في اليوم، من مستويات الإنتاج المطلوبة في آب/أغسطس 2022، بدءا من تشرين الثاني/نوفمبر 2022»، ومعلوم أن دويلة سلمان وابنه الغر تأتمر بأوامر الإدارة الأمريكية فكيف بأمر خطير كالسياسة النفطية التي لها تأثيرها المباشر وتداعياتها على الساحة الدولية وخاصة في زمن الحرب الروسية الأوكرانية؟ ما ينفي عن قرار خفض أية استقلالية عن أمريكا فضلا أن يكون مفاجئا أو صادما يستدعي خيبة أمل رئيسها.

ما ينبئ أن الإدارة الأمريكية وراء الطبخة الجديدة في خفض إنتاج النفط، والسعودية مجرد أداة توظيف وتنفيذ، وتصريح بايدن عن خيبة الأمل، هو في حقيقته تصريح للداخل الأمريكي لامتنعاص الغضب الشعبي، خاصة وأن الإدارة مقدمة على الانتخابات الأمريكية للتجديد النصفي.

فقرار خفض أمريكي بامتياز وهو شق من استراتيجية أمريكا تجاه روسيا، فخفض الإنتاج بهذا المعدل غير مسبوق كما وصفه ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي، فمن خبايا أهدافه سعي أمريكا لخفض إيرادات روسيا من مبيعات النفط، وتطمح في المقام الأول لإلحاق هزيمة مالية بروسيا عبر ضرب قطاع طاقتها (النفط الخام والغاز الطبيعي بل وحتى الفحم)، هذا القطاع الذي يعتبر عصب ومحرك الاقتصاد الروسي، فروسيا هي ثالث أكبر منتج للنفط الخام بعد أمريكا والسعودية، بمتوسط إنتاج يومي يبلغ 11 مليون برميل تصدر منها قرابة 5 ملايين برميل يوميا.

فقرار خفض دفعت به السعودية واعترضت روسيا على

تهافت أوروبي على الجزائر.. من المستفيد؟

مع هؤلاء الحكام تهدر كل فرص

الانعقاد من ربة المستعمرين

وكالة الأناضول للأنباء عن الصحفي «حسان جبريل»:

«توالت زيارات زعماء ومسؤولين أوروبيين إلى الجزائر في خضم أزمة طاقة عالمية، وسط تساؤلات عن مدى الاستفادة من هذا «التهافت» الغربي.»

ولخص جبريل التقرير في العناصر التالية:

- زاد الطلب على الغاز الجزائري منذ أشهر في ظل أزمة غير مسبوقة بين أوروبا وروسيا بسبب الحرب في أوكرانيا. حيث تزود الجزائر أوروبا بالغاز عبر خطي أنابيب، الأول يصل إيطاليا مرورا بتونس، بطاقة تصل نقل تقدر بـ 32 مليار متر مكعب سنويا، والثاني «ميدغاز» يمر من الساحل الغربي للبلاد إلى جنوب إسبانيا وينقل 10 مليارات متر مكعب سنويا.

(زيارات فرنسية: رئيسة الوزراء الفرنسية إليزابيث بورن في 9 أكتوبر في زيارة ليومين رفقة 16 وزيرا، وفي 10 أكتوبر الجاري افتتح وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب ومفوضة شؤون الطاقة بالاتحاد الأوروبي كادري سيمسون، المنتدى السنوي الرابع لحوارات الطاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالجزائر العاصمة، بعد آخر اجتماع في الخصوص بين البلدين منذ عام 2016.

وزيارة رسمية للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون نهاية أوت الماضي استمرت ثلاثة أيام.

زيارة المجلس الأوروبي: مطلع سبتمبر الماضي، حل رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل، في زيارة مفاجئة التقى فيها الرئيس تبون وعددا من المسؤولين.

زيارة الحكومة الإيطالية: زيارات متكررة لمسؤولين إيطاليين، توّجت بعدة اتفاقيات: زيارة لوزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو، في شهر مارس الماضي، ثم توالت زيارة أخرى لرئيس مجلس الوزراء ماريو دراغي في 11 أبريل الماضي، تم الاتفاق خلالها على كميات إضافية من الغاز تصل إلى 9 مليار دولار.

وعاد ماريو دراغي في زيارة ثانية في 18 جويلية الماضي ليعقد خلالها القمة الثنائية الرابعة بين البلدين، أثمرت اتفاقية بكميات أخرى من الغاز لروما مقابل استثمارات إيطالية في الزراعة والصناعة والمؤسسات الناشئة.)

- ترتبط الجزائر باتفاق شراكة تجارية مع الاتحاد الأوروبي كبدّها خسائر بنحو 30 مليار دولار منذ عام 2005 بسبب عدم منافسة الشركات المحلية.

وتحدث الصحفي عن «الفرصة الجزائرية» عن لسان خبير جزائري اقترح مراجعة عاجلة للشراكة الجزائرية الأوروبية لتحقيق منافع أكبر للاقتصاد الوطني..

التحرير: غير خاف على العين الباصرة، ارتباك السياسة

الأوروبيين وهم بين سندان روسيا ومطرقة الولايات المتحدة الأمريكية، فلا ضير أن يجدوا في من ليس له قاعدة نظر يعتمدها في سياسة بلده، سندا لخطتهم في الخروج من ضغوط أعدائهم «الحلفاء». فلا ينتظرون أحد أن يتخذ سياسة الجزائر من ورطة الأوروبيين فرصة للانعتاق واقتعاد مركزا تقود به أمتهم الأمم والشعوب فتخرجها من وحل الرأسمالية وعنفها، فهم تكفيهم زيادة بعض الأرقام في حساباتهم البنكية، فلا تعلقو همهم على زيادة عدد براميل النفط وأمتار الغاز المكعبة.

الفكرة أول الأمر في 4 أيلول/سبتمبر، ثم استثمرت أمريكا في ذلك التقارب السعودي الروسي المغموم بالخديعة والفخاخ الأمريكية وذلك الدفء في العلاقة بين بوتين وابن سلمان، فكانت الوقعة بالروس، وقال الكرملين «إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان تحدثا الأسبوع الماضي وأشادا بالجهود المبذولة في إطار «أوبك+»، وأكدوا عزمهما الالتزام بالاتفاقيات القائمة»، وأظهر بيان «أوبك+» بخفض إنتاج النفط، بأن السعودية وروسيا تتحملان الحصة الكبرى من خفض الإنتاج بواقع 526 ألف برميل يوميا لكل دولة، وبنحو 1.052 مليون برميل يوميا للدوليتين. الأمر الذي يقلص مداخيل الروس من مبيعات النفط ويستنزف ماليتهم التي تتآكل جراء حربهم ضد أوكرانيا وتفاقم وضعهم العسكري هناك.

أما أمريكا فخصاص النفط في السوق العالمية يخدم مبيعاتها ويدفع بالاستثمارات في سوق نفطها الأحفوري (التي كانت تعرف تقلصا)، فقد قال رجل الأعمال في مجال النفط الصخري مات غالغير «إن قرار تحالف «أوبك+» بخفض سقف إنتاجه من النفط قد يمهّد الطريق لارتفاع الأسعار الأمر الذي من شأنه تشجيع شركات استكشاف النفط الأمريكية من زيادة الحفر والتنقيب»، أما على مستوى المبيعات فلقد جاء في البيان الصادر عن البيت الأبيض بأن «بايدن سيأمر بخفض احتياطي النفط الأمريكي الاستراتيجي، ومن المقرر طرح 10 ملايين برميل في السوق الشهر المقبل في محاولة للحد من ارتفاع الأسعار»، الأمر الذي يخدم مصالح صناعة النفط الأمريكية وتجارة النفط الأمريكية، بل تعدها إلى ارتفاع الاستثمارات في قطاع الفحم الأمريكي الذي زادت مبيعاته.

هو شيطان الاستعمار الأمريكي اللعين وتلك أحابيله، يتغذى على الغباء السياسي لروسيا عطا عليه خزي خيانة وعمالة روبيضاتنا، وتلك سياسته تنفذ بأدوات محلية حقيرة رخيصة من خونة الدار العملاء.

يا أهل الدار: هذا هو بؤس حالكم، فأمريكا تصارع روسيا حتى آخر قطرة من نفطكم، بعدما امتطت ظهور روبيضاتكم وأرخت ساقبها وتدلّت، ونحن من يدفع الثمن غالبا.

يا أهل الدار: هذا هو بؤس حالكم، أما أن لكم قطع دابر الكفر والاستعمار؟! (وَتُؤْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ).

بعد الحرب على الكوفيد 19، الحرب على أوكرانيا..

ملاذات السلطة التونسية لتبرير الأزمة باقية
وتتدد

تبريرات لا تغيب وتزداد كل يوم، ويحسبها أشباه الحكام سياسة وإدارة.

إنها حالة من الغرق الجماعي لمركب وجهه ساسة ما بعد الثورة صوب مرفئ ملأه القراصنة الغربيون، فسلموهم المركب وقبضوا العمولة، تركوا القناصة والمجرمين يعيشون فيها نهباً وتسلطاً وفساداً، وحتى الذي جاء بعدهم حاملاً راية «الحرب على العصابة» و«الحرب على الجراد المفسد» لم يمنع وجود المركب في مرفئ الأجانب وادعى الطهورية والثورية زورا وواصل مسيرة رهن البلاد كما فعل سابقوه، وأكثر.. فلا فرق بينه وبين من قادها قبله، علمانيون أوفياء أوفياء لحكم الأجانب الغرباء.

لقد أقامت الطبقة السياسية العلمانية خلال عقود الدليل على أنها ونظامها التابع للغرب، غير مؤهلة لحكم المسلمين ومجتمعاتهم التي كابدت الاستبداد والاستعمار وقاومته والتي برهنت أنها غير مستعدة للخضوع لحكم هؤلاء الروبوضات من جديد، وغير مستعدة للتفريط في كرامتها وفي دينها القويم لصالح ساسة هـواههم تبع لأوامر السفراء الأجانب وتوصيات المؤسسات الغربية.. عندما يتحدثون عن «استحقاق انتخابي مهم» يعلم الجميع أنهم يتحدثون عن موعد سياسي خياني هدفه تأكيد وترجمة إرادة المستعمر الغربي على قاعدة نظامه ورؤيته للحياة، نظام الديمقراطية التي يفرضونها على كل بلد أهله مسلمون، بمقوماته الإجرائية والتشريعية، التي تضمن للدول الأجنبية الاستعمارية التدخل بل التحكم في كامل مفاصل البلاد وتسييرها عبر واجهات وزارية وحكومية... منتهى ما تصل إليه بعد تسلّم وكالة الحكم هو أن تنظّم حركة سير قوارب المهاجرين الفارين فوق أمواج البحر.

تتوالى الأسابيع والأيام وتتكتف السحب في سماء البلاد مكفهرة ليصبح حاضر الناس غيما مظلما يندز بعاصفة هوجاء تأتي على الأخضر واليابس.

لقد ضاق الناس بذرائع الحاكمين وتعلّتهم الوهمية حيال الوضع المتدهور الذي يزداد تدهورا كل يوم، تقلص هامش تصرف العائلات والمجتمع بجميع فئاته من ناحية المعيشة والبحث فيما تملك للرهن مقابل بعض الأثمان الزهيدة لمجاراة مصاريف الحياة التي صارت مكلفة للغاية، أضف إليه حالات الهروب الجماعي التي تشهدها البلاد برا وبحرا وجوا، سرا وعلانية..

ورغم كل هذه الكوارث ظل خطاب السلطة والسياسات المتبعة تراوح مكانها (حيث العجز والتورط في الجريمة)، إذ أثبتت الفئة الحاكمة إلى اليوم عدم قدرتها على إيجاد الحلول الحقيقية للمرور ببلادنا إلى بر الأمان. بسياسات أقل ما يقال فيها أنها تتميز بالاستهتار من جهة، وبالخنوع والاستسلام للواقع من خلال محاولة إيجاد بعض الترقيعات الظرفية في بعض القطاعات من جهة أخرى ومحاولة تنفيذ ما تطلبه المؤسسات الدولية الاستعمارية وإعطائها أهمية كبرى في التعاطي مع الأزمات. نظير بعض الدّولارات لا تسدّ خلة في خرق الحكم الذي اتسع على الرّاتق.

وبناء على الوضع العام والمؤشرات الظرفية والمعيشية التي نشاهدها جميعنا، فإن حياة التونسيين أصبحت يوما بعد يوم أصعب وأكثر ضنكا، وقد وجدت الحكومة والسلطة القائمة الأزمة العالمية ملاذا لها لتبرير الأزمات المحلية المتلونة والمتراكمة من نقص سلع، فإذا توفرت بعض المواد الغذائية غابت المواد الطاقية وان توفرت جميعها غابت القدرة الشرائية ليجد «التونسي» نفسه أمام

حكومة الرئيس
واليونيسيف والمعونة المذلة
سلطة التسول لا تقيم دولة

قالت السفارة الأمريكية بتونس في بلاغ أصدرته الخميس 13 أكتوبر، إنها أسندت تمويلا جديدا بقيمة 60 مليون دولار لتوجيه مساعدات سريعة إلى التونسيين الأكثر احتياجا، الذين يواجهون صدمات اقتصادية مختلفة.

وأضافت الخارجية أنّ التمويل ستقدّمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إلى منظمة اليونيسيف، مؤكدة أنّ الأخيرة ستشرف مباشرة على صرف الدعم (تكاليف العودة المدرسية) للعائلات محدودة الدخل في جميع أنحاء البلاد.

التعليق:

60 مليون دولار أي حوالي 190 مليون دينار من واشنطن إلى منظمة يونيسيف وليس إلى الدولة، لمساعدة أطفال العائلات الفقيرة في تونس. هل يعني هذا أن السفارة الأمريكية توكل منظمة يونيسيف لصرف القرض على الفئات المحتاجة، دون المرور على مؤسسات الدولة الرسمية كوزارة الشؤون الاجتماعية؟

أهذه دولة؟ أهؤلاء مسؤولون؟ دولة تسير بشعار «يا كريم متاع الله»، البنك العالمي أقرضاها 130 مليون دولار ليتمكننا من أكل الخبز وشرب الحليب في الثلاثي الثالث من سنة 2022، والسفير الياباني في تونس شينسوكي شيميزو، أعلن في 27 أوت الماضي عن حزمة مساعدات قيمتها 90 مليون دولار لدعم برنامج الحماية الاجتماعية «أمان» الخاص بالعائلات الضعيفة والهشة.

واليوم الولايات المتحدة الأمريكية تمنح تونس 60 مليون دولار لأطفال العائلات المحتاجة، عن طريق اليونيسيف. !!!

أمّا الرئيس فيبيع الأوهام، ويتحدث عن الخزائن التي ستفيض وعائدات الصلح الجزائري المزعوم وثروات الشركات الأهلية، التي سيقع توزيعها على الشعب الكريم.

الدولة رعاية، الدولة كفاية، الدولة كرامة، الدولة عزة، الدولة أمان..

فأين هي؟ هل رأيتموها منذ قامت دولة الوطنية والحادثة التي يعبدها الجاهلون؟

فاجعة جرجيس: أهالي المفقودين يطردون والي مدنين

غرق قارب كان يقلّ عددا من المهاجرين غير النظاميين. فيما يتهم الأهالي السلطة القائمة بالتخلي عن مسؤولياتها في البحث، ومحاولة «طمس معالم جريمتها» بدفن عدد منهم في مقبرة الغرباء، دون التعرف على هوياتهم.

التعليق:

يتفق الجميع على أنّ تقاعس السلطات المحلية والجهوية والمركزية واستهتارها، خلال عمليات البحث عن ضحايا قارب المهاجرين غير النظاميين في جرجيس ودفنهم، يرتقيان إلى مرتبة «جريمة الدولة».

كما تحقّق الجميع من أن ظاهرة الهجرة غير نظامية تحوّلت إلى ظاهرة مدمّرة نتيجة السياسات المتبعة من جميع الحكومات والسلطات التي تعاقبت على تونس.

ولكن هل يتفق الجميع على أنّ مواجهة نزيف الهجرة غير النظامية وإنقاذ شباب تونس من البطالة والفقر والتهميش في بلادهم، أو من أهوال البحر أو من ظلمات الاستغلال والتنكيل في أوروبا، لا يتمّان إلا بالثورة على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والنظام الذي ينفذها، وتغييرها تغييرا جذريا بسياسات جديدة ونظام يردّ الحقوق لأصحابها ويقطع أسباب نفور الشباب من بلادهم؟؟؟

احتجّ عدد من أهالي المفقودين وعائلاتهم في حادث غرق مركب لمهاجرين غير نظاميين، الجمعة 14 أكتوبر، أمام مقرّ معتمدية جرجيس، متهمين والي مدنين بالتخلي عن مسؤولياته.

وأظهرت مقاطع فيديو تداولها ناشطون على منصات التواصل الاجتماعي، طرد الأهالي والي مدنين سعيد بن زايد من أمام مقر المعتمدية، وسط حالة من الغليان والاحتقان في صفوف المحتجين.

ورفع أهالي المفقودين شعار «ديقاج» في وجه الوالي، فيما أظهرت مقاطع فيديو رشق سيارته بالحجارة أثناء مغادرته المنطقة.

وطالب المحتجون برحيل السّلط المحلي والجهوية بجرجيس، وكل من تورط في التلاعب بجثث أبنائهم، مستنكرين التباطؤ في صدور نتائج التحليل الجيني للجثث.

وفي الأيام الماضية، تنامي الشعور بالحزن والاستياء والغضب في المدينة المنكوبة، فيما رفعت الصور المتداولة والقصص المؤثرة للضحايا على مواقع التواصل الاجتماعي، من حدّة الانتقادات الموجهة إلى حكومة نجلاء بouden والرئيس قيس سعيد.

إلى ذلك، تعيش مدينة جرجيس (جنوب شرق) منذ أكثر من أسبوعين، على وقع كارثة

تونس ومتلازمة التبعية والتسول

أ. محمد زروق

مهديين وعمت الألفة بينهم وبين الرعية كما وصفهم عليه الصلاة والسلام بقوله: «خيار أمتكم: الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم».

والخلافة على منهاج النبوة ليست دولة جباية يغلق فيها الناس محلاتهم ويتوقفون عن زراعة أراضيهم خوف الضرائب؛ بل هي دولة تعطي من أموالها للرعية كإقطاع الأراضي، وإعطائها مالا لسداد الديون، أو لإعانة الزراع... فقد روي عن عمرو بن شعيب قال: «أقطع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ناساً من مزيئة أو جهينة أرضاً» أخرجه أبو يوسف في كتاب الخراج، وأما إعطاؤهم مالا لسداد الديون، فالله جعل للمدينين من أسهم الزكاة بقوله جل من قائل: (والغارمين). والرسول - صلى الله عليه وسلم - قال: «فمن ترك ديناً فعلي، ومن ترك مالا فلورثته» متفق عليه من حديث أبي هريرة، ومعنى قول الرسول «فعلي» أي على الدولة، أي على بيت المال. وأما إعطاء الفلاحين مالا للزراعة فقد أعطى

عمر بن الخطاب رضي الله عنه من بيت المال للفلاحين في العراق أموالاً أعانهم بها على زراعة أرضهم، وسد بها حاجتهم دون أن يستردها منهم.

وليس من منهاج النبوة أن يشقّ القادة على الرعية، فعن عبد الرحمن بن شماس المهدبي - رحمه الله - قال: أتيت عائشة أسألها عن شيء؟ فقالت: كيف كان صاحبكم لكم في عزائكم هذه؟ فقلت: ما نعلمنا منه شيئاً، إن كان ليموت للرجل منا البعير فيعطيه البعير، والعبد فيعطيه العبد، ويحتاج إلى النفقة فيعطيه النفقة.

فقال عائشة رضي الله عنها: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في بيته هذا: «اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشقّ عليهم فاشقق علي. ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فرفق به». أخرجه مسلم.

ومن الطرائف التي حدثت في التاريخ الإسلامي في مسألة رعاية الشؤون أنه كان بريد عمر بن عبد العزيز لا يعطيه أحداً من الناس إذا خرج كتاباً إلا حملة، فخرج بريد من مصر فدفعت إليه فرتونة السوداء مولاة ذي أصبح كتاباً تذكر فيه أن لها حائطاً قصيراً، وأنه يقتحم عليها فيسرق دجاجها، فكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، من عبد الله أمير المؤمنين إلى فرتونة السوداء مولاة ذي أصبح، بلغني كتابك وما ذكرت من قصر حائطك، وأنه يدخل عليك فيسرق دجاجك، فقد كتبت كتاباً إلى أيوب بن شرحبيل، وكان أيوب عامله على صلاة مصر وحربها، أمره بأن يبني لك ذلك ويحصنه لك مما تخافين إن شاء الله. وكتب إلى أيوب بن شرحبيل: من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى ابن شرحبيل، أما بعد: فإن فرتونة مولاة ذي أصبح كتبت تذكر قصر حائطها، وأنه يسرق منه دجاجها وتسال تحصينه لها، فإذا جاءك كتابي هذا فاركب أنت بنفسك إليه حتى تحصنه لها، فلما جاء الكتاب إلى أيوب ركب بدينه حتى أتى الجيزة يسأل عن فرتونة حتى وقع عليها، وإذا هي سوداء مسكينة، فأعلمها بما كتب به أمير المؤمنين، وحصنه لها.

هذا هو نظام الخلافة نظام رعاية وحماية يرعى الناس ويهتم بهم ويحميهم من أعدائهم يحميهم من التدخلات الخارجية يحميهم من الشركات الأجنبية الطامعة في بلادهم، ولا يمكن لحاكم مسلم مخلص أن يرضى بمساعدات مسمومة أو أن يكون العدو هو المسطر لسياسته الاقتصادية.

هذا مثال حي على حجم التدخلات الخارجية المرعب في الشأن التونسي، والمشكلة الأكبر والأخطر من التدخل نفسه هو أن هاته التدخلات تجد القبول لدى كل الطبقة السياسية بمن فيهم الرئيس قيس سعيد، لأن الجميع على اتصال بالسفارات الأجنبية ولكل منهم سيد أجنبي يطيعه ويخدمه ويستقوي به ويطلب رضاه. بالرغم من أن هذه القوى الغربية (أمريكا وبريطانيا وفرنسا...) كلها قوى استعمارية طامعة في بلادنا بل هي قوى معادية، وعداوتها مستحكمة



ومستمرة وتدخلهم هو من قبيل الأعمال العدائية التي تستوجب المقاومة والصد ولا أقل من الرّفص.

هكذا حين حلّ النظام الرأسمالي محل نظام الإسلام ظهر فساد في كافة المجالات، فاقتصاديا عمّ الفقر وانتشرت البطالة، ما أدك إلى فقد مئات الملايين من الناس لحاجاتهم الأساسية من مأكّل ومسكن وملبس، وتركزت الثروة بأيدي

قلة قليلة من الناس نتيجة للتوزيع الجائر للثروات. فهل سيختلف الأمر بهذه المساعدات المسمومة؟

ما بالنا ونحن المسلمين بين أيدينا نظام إسلامي رباني نترك وفيه الرعاية الحقيقية والمساعدات الصادقة؟ ما بالنا غفلنا عن إقامة خلافة ترعانا بنظام الإسلام ونركض وراء عدوّ يريد أن يستعبدنا؟

قد يتساءل البعض عن نظام الخلافة وكيف يرعى شؤون الناس كل الناس مهما تباعدوا واختلفوا. كيف ذلك...؟

فاليكم البيان:

دولة الخلافة الإسلامية دولة رعاية: قال عليه الصلاة والسلام «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ. فَالْإِمَامُ رَاعٍ، وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

وإنه لمن أهم سمات الخلافة على منهاج النبوة أن يكون مفهوم رعاية شؤون الأمة أمراً أساسياً فيها؛ وليس أمراً ثانوياً.

فالخلافة على منهاج النبوة دولة يكون خليفته مقتدياً برسول الله عليه الصلاة والسلام، باذلاً جهده ليتخلق بأخلاقه والتي منها (عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ) وليست دولة قادتها ممن قال فيهم رب العالمين (اتَّبُونُوا بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ (128) وَتَخْذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ (129) وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطْشَتُمْ جَبَّارِينَ). فالذين يتولون أمر المسلمين لا بد أن تكون الشفقة على الرعية، والحرص على ما ينفعها، والسهر على مصالحها، هو محور تفكيرهم. فإن فعل الولاة والأمراء ذلك؛ كانوا راشدين

الخبر: جاء في بلاغ صادر من السفارة الأمريكية في تونس الخميس 13 أكتوبر ما يلي: تواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب الشعب التونسي وهو يجابه أزمة اقتصادية في الداخل، ويواجه أزمة أمن غذائي ناجمة عن العدوان الروسي على أوكرانيا.

أعلن اليوم بتونس العاصمة عن تمويل جديد بقيمة 60 مليون دولار لتوجيه مساعدات سريعة إلى التونسيين الأكثر احتياجاً الذين يواجهون عدداً من الصدمات الاقتصادية المختلفة. وستسند، على وجه التحديد، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) منحة بقيمة 60 مليون دولار إلى منظمة اليونيسيف لتقدم الدعم المباشر للعائلات التونسية محدودة

الدخل في جميع أنحاء تونس، دعماً يشمل التكاليف الأساسية المتعلقة بالعودة المدرسية. يضاف هذا الالتزام المالي إلى البرامج الأمريكية القائمة التي تدعم المجتمع المدني التونسي والقطاع الخاص في إطار سعي التونسيين لبناء مستقبل مزدهر وديمقراطي للجميع.

دعمت الولايات المتحدة وستظل تدعم الشعب التونسي من خلال الشراكة طويلة الأمد التي تجمعنا والتي تركز على تعميق التعاون الأمني بيننا، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وتعزيز الازدهار الاقتصادي على المدى الطويل». (المصدر: السفارة الأمريكية في تونس)

في الوقت الذي تجري فيه حكومة الرئيس مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض لن ينهي أزمته، وفي الوقت الذي تكتظ فيه شوارع المدن التونسية بطوابير السيارات التي تنتظر دورها في التزود بالوقود، وفي الوقت الذي تواجه فيه البلاد نقصاً حقيقياً في أغلب السلع الأساسية التي خلت منها رفوف المحال التجارية، وفي الوقت الذي ينزل المئات من الأشخاص إلى الشوارع للتنديد بتدهور ظروفهم المعيشية،

في هذا الوقت تعلن السفارة الأمريكية بتونس عن استعدادها لتقديم الدعم المباشر للعائلات التونسية محدودة الدخل في جميع أنحاء البلاد، دعماً يشمل حتى التكاليف الأساسية المتعلقة بالعودة المدرسية. فماذا يعني هذا؟

يعني الكثير...

1- عجز فاضح عن رعاية الشؤون...

2- قبول بالتدخل الأجنبي السافر في الشأن الداخلي.

والأخطر أن تقديم المساعدات سيكون بأيدي هذا الأجنبي، وليس للدولة، وفيه ما فيه من الإهانة لا للدولة فحسب بل لكل التونسيين.

السفارة الأمريكية تريد أن تعرف كل شيء عن تونس كل كبيرة وصغيرة في البلاد، فهي لا تكتفي بما ينقلها إليها «خبراء» البنك وصندوق النقد الدوليين من بيانات، ولا ما تنقله مكاتب الحلف الأطلسي ولا ما ينقله جواسيسها المنتشرون، فما هي أمريكا تريد أن تعرف تفاصيل حياة التونسيين وتعرف العائلات (عبر اليونيسيف) بالأسماء والأعداد وبأماكن سكنها، إحصاء دقيقاً.

نعم هذه مساعدات مسمومة مألها أن تكتمل خارطة تونس أمام المسؤولين الأمريكيين الذين يتهيؤون لدخول المنطقة والهيمنة عليها (ولو بعد حين).

معضلة الديونية في تونس : 2/3

تشخيص الداء واستشراف الحلول

والتنمية وجدولة الديون، وتضمن بها تحقيق هدفين: أولاً استرجاع ديونها ولو على حساب البلاد والعباد، وثانياً تكريس الاستعمار في البلاد وفرض خياراته الاقتصادية والسياسية والثقافية.. وقد قدمت تلك الوصفة لكل الدول العربية والإسلامية التي تعاملت مع تلك الصناديق (مصر - السودان - الأردن - تونس - الجزائر - لبنان..) والتزمت حكوماتها بتنفيذها بحذافيرها، فلم يزل ذلك إلا فقراً وتبعيةً وضكاً، بما يرهن إرادة المسلمين بإرادة الاستعمار ويجعل للكفر والكافرين على المؤمنين سبيلاً..

قروض استهلاكية

إلا أن هذه الشروط - على إحافها وشططها - لا تمثل بالكاد إلا مجرد (شروط أفضلية)، أما (شرط الانعقاد) الذي لا ينبرم عقد القرض الربوي بدونه فهو أن يكون استهلاكياً صرفاً؛ فهذه الأذرع الاستثمارية المسمّاة صناديق وبنوكا ومؤسسات إقراض والتي تدعي مساعدة الدول الفقيرة والأخذ بيد اقتصادياتها المنهارة، لا تبذر إلا في السباخ ولا تضخ أموالها إلا فيما لا يجدي ولا يثمر ولا يمكن الدول المدينة من الانفكاك من دوامة الفقر والتبعية والارتهان.. فهي لا تُسند قروضها إلا لأجل مشاريع استهلاكية غير منتجة لا تُنمّش الدورة الاقتصادية ولا تعود بالنفع على البلاد والعباد من قبيل (طرق سيارية - مساكن اجتماعية - منشآت رياضية - سداد أعباء مالية مختلفة..) ودونك المثال التونسي: فكل القروض بعد الثورة كانت موجهة لسدّ الفجوة التي أحدثتها الزيادات في الأجور صلب الميزانية.. وحتى بهذه الضمانات فإن تلك الصناديق لا تمكن الدول المدينة من باقي الدفّعات إلا بعد إرسال بعثات ميدانية تتأكد من مجالات الإنفاق.. ومثل هذه التوعية من القروض لا تُنشط الاستثمار ولا تُحدث تنمية ولا تخلق الثروة ولا تُوجد مواطن شغل جديدة، بل تزيد طين الأزمة بلةً وضعفًا على إبالة، فهي مجرد مُسكنات ظرفية لا تقضي على أصل الداء بقدر ما تجعل العلة تستفحل.. بحيث أن القرض العقيم يتطلب سداد فوائده قرصاً جديداً وهكذا دوليك، فتتراكم الديون وتتفاقم المديونية وتعجز الدول المدينة عن السداد.. إلى هذا الحد (تتكرم) عليها تلك المؤسسات بجدولة ديونها فتقع من حيث تدري ولا تدري في فخّ الكماشة الربوية الصمّاء وتصبح لقمة سائغة على مائدة الكافر المستعمر..

فخّ جدولة الديون

إن سياسة جدولة الديون المسمومة تجعل من سرطان المديونية يستفحل ويتفشّى ويطل بأورامه الخبيثة سائر الأنشطة الاقتصادية وشرائح المجتمع، بل ويتعدى الاقتصاد إلى السياسة والثقافة والتعليم والعقيدة الدينية: فمع الجدولة يقع إخضاع الدولة المدينة إلى (برنامج إصلاح اقتصادي وتصحيح هيكلي) لضمان قدرتها على السداد ولو على حساب اقتصادها وسيادتها وهويتها ومنظورها، وتشمل إجراءات هذا البرنامج أولاً: تحرير أسعار السلع والخدمات والصرف والفائدة وإلغاء الحد الأدنى للأجور بما يُشعل النار عملياً في الأسعار ويضرّ بالمقدرة الشرائية للسواد والعامّة.. ثانياً: تشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام ودور الدولة وذلك عبر تصفية المشروعات العامّة والتفويت فيها للخواص يستثمرونها تجارياً وربحياً بما يفرض على تسريح العمالة ورفع أسعار السلع والخدمات.. ثالثاً: تحرير التجارة الخارجية عن طريق تعويم العملة المحلية أو تخفيض سعر صرفها وإلغاء القيود الجمركية على السلع الدخيلة وفتح البلاد أمام التجارة الأجنبية..

إنّ الحرمة الشرعية المغلظة للتعامل بالرّبا تتأكد - عقلاً وسياسة - بالنظر إلى واقع صندوق النقد الدولي - تأسيساً وتمويلاً وأهدافاً وشروطاً - فهذا الأخير هو - بامتياز - ذراع اقتصادية فتاكة للاستعمار تستعمل فخّ المديونية للإيقاع بالدول المدينة وتسخيرها وإضعافها ونهب خيراتها. فهو لا يقرض إلا بشروط مجحفة ظاهرها اقتصادي وباطنها سياسي توظفها الدول الكبرى الممولة لصندوق النقد في رسم سياسات الدول الضعيفة بما يؤدي إلى استباحتها أرضاً وبشرّاً وثقافةً ومقدّرات.. ولتسهيل هضمها فإنّ هذه الشروط تُساق في دسم الإنعاش والتنمية والإصلاح والهيكلية والتفتّش والمراجعة والرّسكلة والتنافسية والمرونة وتحسين القدرة والأداء والمردودية وما إلى ذلك من المصروف اللغوي.. فنصندوق الذهب هذا يزجّ بالبلاد في متاهة القروض الربوية القاتلة ويفرض عليها في المقابل خيارات سياسية ومنوالاً اقتصادياً وتمشيداً ثقافياً واجتماعياً مسموماً يفضي بها إلى المسخ والانباتات والانهيار والتفكك والوقوع لقمة سائغة بين فكي الكماشة الرأسمالية الجشعة، وهذا تحديداً ما حصل لتونس: فإلى جانب الاستثمار والتفويت في مقدّرات البلاد للأجانب كان التداين - وما زال - الخيار الاقتصادي الأول والرّسمي للدولة التونسية منذ مسرحية الاستقلال بإيعاز من الكافر المستعمر.. وقد ازداد بعد الثورة نسقاً وكمّاً وكيفا بحيث تضاعف حجم المديونية فيما بين 2011 و2022 ليصل إلى هذا الرقم الفلكي (115 مليار دينار).. وقد استتبع ذلك تدخّل صندوق النقد في القرار السيادي التونسي بشكل مذلّ ومهين، بما أفرغ السيادة والسلطان من محتواهما وفتح البلاد على مصراعها أمام الغزو الفكري والمسخ الثقافي والانباتات الحضاري والارتهان الاقتصادي والتبعية السياسية والتسخير للكافر المستعمر بحيث يصدق في حقّه نعت (القاتل الاقتصادي)..

المديونية والاستعمار

إنّ واقع مؤسسات الإقراض - على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - وواقع القوى العظمى التي وراءها يبيّن بجلاء أنّها أذرع اقتصادية استثمارية ربوية توظفها الدول الكبرى للتحكم في مصائر سائر الدول الدامية وابتزازها ورسم سياساتها بما يحقق مصالحها الاستثمارية وذلك عبر إغراقها في دوامة الديون والتدخّل في شؤونها الداخلية والخارجية وفرض التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية عليها.. فحيثما حلت هذه المؤسسات يزداد الفقر وتتفاقم المديونية، لأنّ تدخّلها يكرّس المشاكل ولا يحلّها، فوصفاتها وتوصياتها ليست حلاً بل هي جزء من المشكلة نفسها: إذ تُغري الدول التي تمرّ بصعوبات اقتصادية بالاقتراض الربوي لأجل مشاريع استهلاكية غير منتجة لا تُنمّش الدورة الاقتصادية ولا تعود بأيّ نفع على البلاد والعباد بل تجعل الديون تتراكم إلى أن تعجز الدول عن سدادها فتصبح سيفا مسلطاً على رقابها وتظلّ تحت سيطرة الاستعمار.. فالاقتراض من هذه المؤسسات الرأسمالية الربوية من شأنه أن يزجّ بالبلاد في حضيض الفقر والتبعية والارتهان وفقدان السيادة والسلطان كما يجيّر اقتصادها وشعبها لخدمة الدين وسداد الفوائد قبل الأصول، وهو شكل فظيع من أشكال استعباد الشعوب، ودونك مثلاً ما حدث للسودان: فحجم مديونيته يبلغ 45 مليار دولار مع أنّ أصل الدين لا يتعدى ملياري دولار، أمّا البقية (43 مليار دولار) فهي فوائد لخدمة الدين.. وهذه المؤسسات تقدّم لضحاياها أينما حلت وصفة مسمومة قاتلة تسوقها في دسم الإصلاح والإنعاش

تونس نموذجاً

يُعدّ صندوق النقد المسطر الفعلي للسياسة الاقتصادية في تونس منذ مسرحية الاستقلال، وقد ترسخ هذا الوضع بعد 2011، إذ قام صندوق النقد بفرض إجراءات اقتصادية مُشطّة ومهدّدة للتسيج الاقتصادي الداخلي لتونس ترددت كل الحكومات في المضيّ فيها كاملة إلا حكومة يوسف الشاهد التي التزمت بها دون تحفظ.. من هذه الإجراءات نذكر عولمة السوق التونسية بتعويم الدينار وإقحام البورصة التونسية في أسواق الاكتتاب والمزايدة العالمية ورفع يد الدولة عن عديد القطاعات الحيوية (الصدّة - النقل..) والتخطيط للتفويت في المؤسسات العمومية للخواص (البنوك العمومية - السّتاغ - الصّوناد - تونس الجوية - الشركة القومية للنقل..) كما نذكر تدخّل الصندوق في مسائل الإصلاح الجبائي خاصة التساوي في المساهمة بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين والإعفاءات الجبائية التي فاقمت التهرّب الضريبي والتفصي من العقاب.. ونذكر أيضاً إحداه مجلة الاستثمار سنة 2017 بإيعاز من الصندوق وقد عبّدت الطريق نحو غزو الأسواق التونسية وابتلاع المؤسسات الأجنبية العملاقة للشركات التونسية إضافة إلى الإعفاءات الخيالية من الضرائب التي تصل إلى 10 سنوات مع فتح المجال للاستثمار في القطاع الفلاحي وإمكانية شراء الأراضي الفلاحية (اتفاقية الأليكا) بما يهدّد الأمن الغذائي للتونسيين في الصميم.. كذلك نذكر (خطة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى) لحكومة الشاهد التي تستجيب لإملاءات الصناديق الداهية (رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية - تخفيض كتلة الأجور - تجميد الانتدابات والترقيات - إصلاح الوظيفة العمومية والصناديق الاجتماعية - إعادة رسملة البنوك - الشراكة بين القطاعين العام والخاص - الشفافية المالية - خصوصية الشركات العمومية..) ولا ننسى في هذا السياق دور الصندوق في تركيز المؤسسات اللامركزية بما يفضي عملياً إلى تفكيك الدولة، ودوره أيضاً في ملاءمة التشريعات والقوانين مع دستور 2014 بما في ذلك الحريات الفردية (المثلية - حرية اختيار القرين..) ومراجعة التشريعات وتحديثها (المساواة في الميراث - زواج المسلمة من كافر..) (يتبع)

التضخم المالي أسبابه وطريقة معالجته (ج 2)

1- الخلل في الميزانية

أقرت تونس ميزانية قدرها 57,2 مليار دينار (20 مليار دولار) لعام 2022، بزيادة 2,3 بالمائة عن ميزانية عام 2021، ويبلغ العجز فيها 9,3 مليار دينار (3,2 مليار دولار) أي 6,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ظل الصعوبات التي تعترض الدولة في توفير موارد لسد العجز تلجأ إلى ما يسمّى بإصدار النقد دون مقابل اقتصادي أو ما عُرِف بطبع الأوراق، وطباعة العملة مصطلح اقتصادي لا يدل على الطبع المادي للأوراق المالية لأن الدولة لا تدفع إلى موظفيها ولا مزودها نقدا كما لا تسدد ديونها بالأوراق النقدية. وإنما يدل المصطلح على كل عملية تمويل من طرف البنك المركزي لميزانية الدولة سواء كان ذلك بطريقة الاقتراض الداخلي المكثف والطرح المستمر لأذون الخزينة قصيرة ومتوسطة المدى مما يؤدي إلى خلق كتلة نقدية لا يقابلها ثروة أو الإنتاج، وهو ما يسبب تآكلا في قيمة العملة المحلية وتضخما مجحفا يؤثر على الواقع المعيشي للتونسيين.

هذا التضخم، أو هذا التخفيض لقيمة العملة هو عبارة عن أكل لأموال الشعب. فحين تطبع الدولة كميات هائلة من الأوراق النقدية فإن قيمة هذه العملة ستخف، وهو تخفيض مقصود. وبذلك تكون الدولة قد صادرت قسماً كبيراً من أموال الشعب بدون وجه حق، وهذا ظلم وأكل لحقوق الناس.

2- القروض الخارجية

الدولة في تونس أرهقت الشعب التونسي بالقروض، فقد زادت ديون الدولة في تونس بـ 6 مليار دينار ليصل إلى 114 مليار دينار مشكلاً ما نسبته 82.57 في المائة من الناتج المحلي وهي ديون داخلية من البنوك التونسية وديون خارجية 63.9%، وبلغت خدمة الدين 14.8 مليار دينار ما يمثل 11.37 بالمائة من الناتج القومي الخام، فتونس تدفع ما يزيد عن 5.8 مليار دولار سنوياً من الضرائب التي تحصلها الدولة خدمة لهذه الديون (ربا)، وهذا رقم كبير ويمثل نسبة عالية من قيمة الضرائب السنوية التي تجمعها الدولة من المواطنين وبهذا يتضح بأن الدولة تجرد الاقتصاد من الأموال الضرورية للنمو الاقتصادي وتدفعها ربا لقروضها الخارجية والداخلية، فتزيد المؤسسات الاقتصادية رهقاً وتزيد من إرهاق المواطن الذي يدفع الضريبة عند كل عملية شراء، بمعنى أن ثمرة الضرائب المتجمعة في الدولة تذهب هباءً منثوراً لفائدة المقرضين الخارجيين دون أن يستفيد منها الشعب.

3- ارتباط العملة بالدولار

للتصدي لارتفاع الأسعار رفع الاحتياطي الفدرالي الفائدة على الاقتراض بـ 0.75 بالمائة مما دفع المستثمرين لتحويل أموالهم إلى الولايات المتحدة مما أدى لزيادة الطلب على الدولار الذي أدى بدوره إلى ارتفاع قيمته

هذا الإجراء أعاد لسندات الخزنة الأمريكية رونقها، وأخل بالموقف للسندات المحلية. وهو ما أدى إلى تحول التدفقات



الأجنبية إلى العكس (تشكل تدفقات المستثمرين الأجانب على سندات الخزنة المحلية مصدرا هاما في بناء مصادر الدولة من النقد الأجنبي)، وخرجت بالمليارات تاركة الدولة المرتبطة ومتأملة في عوائد مستقرة ومرتفعة نسبيا وأقل مخاطرة كونها بالدولار الأمريكي.

وكرد فعل مباشر لتراجع حجم ما تملكه الدولة المرتبطة من دولارات، تراجع قيمة العملة تدريجيا (تراجع تغطية الواردات بنحو 20 يوم توريد بعد ان بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي 3.18 دينار وكان في مستوى 2.8 دولار في الفترة نفسها من سنة 2021)

كما ان ارتفاع قيمة العملة الأمريكية يعني استيراد سلع أكثر تكلفة مثل الطاقة والغذاء، والتي غالباً ما يتم تداولها بالدولار.

(وهي مواد ارتفعت أسعارها بسبب ارتفاع تكاليف النقل والشحن).

وهذا يضيف إلى الضغوط الاقتصادية، خاصة إذا كانت الحكومة تحمل الكثير من الديون بالدولار.

وفي دول مثل الكويت والمملكة العربية السعودية، حيث ترتبط العملات بالدولار، يكون تأثير ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية فورياً تقريباً، حيث تتقدم البنوك بخطى ثابتة، إذ تحاول احتواء تدفق الأموال إلى الولايات المتحدة.

كيف عالج النظام الرأسمالي مشكلة التضخم؟

تتم معالجة مشكلة التضخم لدى الدول القوية اقتصادياً من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية.

حيث تستخدم الأدوات النقدية للتأثير على مستويات

المعروض النقدي فكلما زاد عرض النقد على من المعروض من السلع والخدمات ارتفعت مستويات التضخم.

فحين يحصل ركود في الاقتصاد تعمل الدولة على خفض قيمة الربا من أجل تشجيع الاقتراض وزيادة الطلب على الحاجات. وبالمقابل يتم رفع قيمة الربا للحد من التضخم المالي. وضمن هذا الاقتصاد الربوي تكون حركة المال باتجاهين اتجاه الإيداع والتسديد من المستثمر للبنك أو اتجاه الاقتراض من البنك للمستثمر. وباستثناء الحالات التي تكون نسبة التضخم أعلى من نسب الفائدة خلال فترة السداد فإن كمية المال المتجه باتجاه البنك تكون أكثر بشكل مطرد من كمية المال المتجه باتجاه المستثمرين. وبذلك يتحول هذا الحل بدوره إلى سبب للتضخم مع مرور الزمن. كما انه يسير بالاقتصاد نحو الركود الحتمي.

فقد ذكر تقرير صندوق النقد الدولي أنه «سوف تتضخم المخاطر إذا ارتفعت أسعار الفائدة العالمية بسرعة أكبر من المتوقع وتعثرت مسيرة النمو. ومن شأن تشديد الأوضاع المالية بدرجة كبيرة أن يزيد الضغوط على أغلب الحكومات والأسر والشركات المثقلة بالديون. وإذا اضطر القطاع العام والخاص إلى خفض نسب الرفع المالي على نحو متزامن، فإن آفاق النمو ستعاني».

من جهة أخرى يمكن للبنك المركزي رفع الاحتياط الإلزامي التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في حساباتها لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح القروض ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تراجع مستوى الأسعار.

أما أدوات السياسة المالية والتي هي الإنفاق الحكومي والضرائب من أجل الحد من الطلب، فبواسطة زيادة حجم الضرائب التي تقتطع جزء من ثروة الأفراد وهذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات فتتخفف الأسعار وينخفض التضخم، إلا أن هذا الإجراء يوسع دائرة الفقر وقد يؤدي إلى الانكماش الاقتصادي وما يترتب عليه من إغلاق الشركات وتنامي نسبة البطالة.

ومن ناحية أخرى يمكن اللجوء إلى الإنفاق الحكومي لمعالجة التضخم إذ يمكن أن تقوم الحكومة بالحد من الإنفاق الحكومي وهذا ما يعني تخفيض حجم الإنفاق وخصوصاً الإنفاق الاستهلاكي وهو ما ينعكس مباشرة على ارتفاع نسبة البطالة.

أما في حالة البلدان الضعيفة وفقاً لأوامر صندوق النقد الدولي، تشرف الدولة على تخفيض العملة وتقليص الإنفاق وتجميد الأجور وتدعي الحكومة قيامها بذلك لمعالجة التوازن التجاري، فهذا الذي يجعل الدولة تشجع على تصدير السلع المحلية وليس الاستيراد، ومع ذلك فإنه من خلال تخفيض قيمة العملة، تزداد تكلفة التصنيع، وهو ما يتسبب بالفوضى في قطاعي الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات التي تعاني بالفعل من سياسة أسعار الفائدة المرتفعة.

أما تقليص الإنفاق وتجميد الأجور فإنه يضع أعباء جديدة على كاهل المواطنين، وتتضاعف هذه الأعباء بزيادة الضرائب ورسوم

المعروض النقدي فكلما زاد عرض النقد على من المعروض من السلع والخدمات ارتفعت مستويات التضخم.

فحين يحصل ركود في الاقتصاد تعمل الدولة على خفض قيمة الربا من أجل تشجيع الاقتراض وزيادة الطلب على الحاجات. وبالمقابل يتم رفع قيمة الربا للحد من التضخم المالي. وضمن هذا الاقتصاد الربوي تكون حركة المال باتجاهين اتجاه الإيداع والتسديد من المستثمر للبنك أو اتجاه الإقراض من البنك للمستثمر. وباستثناء الحالات التي تكون نسبة التضخم أعلى من نسب الفائدة خلال فترة السداد فإن كمية المال المتجه باتجاه البنك تكون أكثر بشكل مطرد من كمية المال المتجه باتجاه المستثمرين. وبذلك يتحول هذا الحل بدوره إلى سبب للتضخم مع مرور الزمن. كما أنه يسير بالاقتصاد نحو الركود الحتمي.

فقد ذكر تقرير صندوق النقد الدولي أنه «سوف تتضخم المخاطر إذا ارتفعت أسعار الفائدة العالمية بسرعة أكبر من المتوقع وتعثرت مسيرة النمو. ومن شأن تشديد الأوضاع المالية بدرجة كبيرة أن يزيد الضغوط على أغلب الحكومات والأسر والشركات المثقلة بالديون. وإذا اضطرت القطاعات العام والخاص إلى خفض نسب الرفع المالي على نحو متزامن، فإن آفاق النمو ستعاني».

من جهة أخرى يمكن للبنك المركزي رفع الاحتياط الإلزامي التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في حساباتها لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح القروض ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تراجع مستوى الأسعار.

أما أدوات السياسة المالية والتي هي الإنفاق الحكومي والضرائب من أجل الحد من الطلب، فبواسطة زيادة حجم الضرائب التي تقتطع جزء من ثروة الأفراد وهذا ما يعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات فتتخفف الأسعار وينخفض التضخم، إلا أن هذا الإجراء يوسع دائرة الفقر وقد يؤدي إلى الانكماش الاقتصادي وما يترتب عليه من إغلاق الشركات وتنامي نسبة البطالة.

ومن ناحية أخرى يمكن اللجوء إلى الإنفاق الحكومي لمعالجة التضخم إذ يمكن أن تقوم الحكومة بالحد من الإنفاق الحكومي وهذا ما يعني تخفيض حجم الإنفاق وخصوصاً الإنفاق الاستهلاكي وهو ما يعكس مباشرة على ارتفاع نسبة البطالة.

أما في حالة البلدان الضعيفة وفقاً لأوامر صندوق النقد الدولي، تشرف الدولة على تخفيض العملة وتقليص الإنفاق وتجميد الأجور وتدعي الحكومة قيامها بذلك لمعالجة التوازن التجاري، فهذا الذي يجعل الدولة تشجع على تصدير السلع المحلية وليس الاستيراد، ومع ذلك فإنه من خلال تخفيض قيمة العملة، تزداد تكلفة التصنيع، وهو ما يتسبب بالفوضى في قطاعي الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات التي تعاني بالفعل من سياسة أسعار الفائدة المرتفعة.

أما تقليص الإنفاق وتجميد الأجور فإنه يضع أعباء جديدة على كاهل المواطن، وتتضاعف هذه الأعباء بزيادة الضرائب ورسوم مؤسسات الدولة وأجور الخدمات العامة، وإيقاف دعم السلع الاستهلاكية.

وليس ممكناً في ظل النظام الاقتصادي الغربي زيادة الواردات والتحكم في عجز الحساب الجاري وبالتالي التحكم في التضخم داخل تونس. وصندوق النقد الدولي هو حارس على بوابة رأس المال العالمي الذي يفرض هيمنة الدولار على التجارة الدولية. وعلاوة على ذلك، يتمتع الغرب بنفوذ كبير على التجارة الدولية والحركة العالمية لرأس المال، وذلك من خلال نظام اقتصادي معقد أنشأته أمريكا وأوروبا منذ أربعينيات القرن الماضي. ومن خلال قوائمها السوداء

والرمادية والبيضاء، تمنع مجموعة العمل المالي (FATF) التوسع في أي اقتصاد، كلما تعرضت المصالح الغربية للخطر. ويتم التحكم في نظام التحويلات المالية الـ SWIFT من أمريكا، الذي بدونه يكون تحويل الأموال الدولي محفوفاً بالعقبات. وترتبط الصادرات بالاقتصاديات الكبيرة بالمتطلبات والمصالح الغربية، بينما يتلاعب الغرب بأسعار النفط والغاز، بغض النظر عن المصاعب التي يسببها هذا التلاعب لبقية العالم. والأدوات الأخرى للنفوذ الغربي هي استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، وتقييد الوصول إلى التكنولوجيا والتحكيم من المؤسسات الاستعمارية.

وفي ظل النظام الاقتصادي الغربي، يقوم حكام تونس المتعاقبون فقط بمقايسة المصالح «الوطنية» الحيوية مقابل تنازلات اقتصادية محدودة من الغرب، في سعي مذل للحصول على موافقة دولية.

ومع ارتفاع فائدة الاقتراض، جنباً إلى جنب مع الزيادة في تكاليف التصنيع، يجعل الشركات الصناعات عاجزة عن المنافسة دولياً، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات لأنها غير قادرة على إيجاد مشترين لمنتجاتها باهظة الثمن، فيختل توازن المدفوعات وهذا يعني أن على الدولة أن تدفع أكثر لاستيراد المواد الغذائية بعد تخفيض قيمة العملة، فتعتمد على تصدير المواد التي يحتاجها الناس من المواد الغذائية الأساسية مما يؤدي إلى نقصه في الأسواق المحلية، وعلاوة على ذلك، فإن صعوبة التبادل التجاري يحول دون الحصول على العملات الأجنبية وإعادة الاستثمار في الاقتصاد المحلي.

فتضطر هذه الدول إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وهو ما يؤدي إلى تعقيد مشاكلها، فهذه القروض الجديدة تأتي بمزيد من الفائدة الربوية، ما يجعلها تدفع القرض الأصلي مرات عدة، وهي في الواقع عاجزة عن «التطوير»، لأن هذه القروض توجد ظروفًا تخنق الاقتصاد، بدءاً بأسعار الفائدة وانخفاض قيمة العملة، فضلاً عن مجموعة كاملة من القيود على النمو الزراعي والصناعي.

ليتبين من كل هذا أنه لا حل للتضخم عند الرأسماليين إن هو إلا إدارة الأزمة والتعايش معه وسط أزمات متلاحقة، تستغلها الدول القوية وتتحمل تبعاتها الدول الضعيفة.

الحل الجذري لمشكلة التضخم

العودة إلى نظام الذهب والتخلي عن نظام الورق الإلزامي عندما كان الذهب والفضة هما النقد المتداول في العالم لم تكن هناك مشاكل نقدية في العالم مطلقاً. والمشاكل النقدية لم تحصل إلا بعد أن تخلى العالم عن نظام الذهب والفضة، لما تفننت الدول الاستعمارية في أساليب الاستعمار الاقتصادي والمالي لتمكين السيطرة على العالم، فاتخذوا النقد وسيلة من وسائل الاستعمار، وتخلوا عن قاعدة الذهب والفضة.

إن ربط عملة الدولة بالذهب والفضة يعين على عدم تعريضها للهزات التي تتعرض لها أقوى العملات هذه الأيام، وهذا الربط يكسبها استقراراً وثباتاً يحميها من التغيرات النقدية المفاجئة سواء المقصودة منها أو العفوية التي تلم بالعملات والتي تنعكس سلباً على الناس.

ونظام النقد الدولي القائم على الذهب، لا يعترف بهوية معينة. وليس له وطن معين ينحاز إليه. فهو قائم على الحيادية وعدم التحيز. فليس هناك مجال لأن تحدث أزمات اقتصادية، ولا مشاكل مالية أو نقدية. فالكل يسعى لتوفير ما أمكن من هذا المعدن الثمين ليكون لديه رصيد يقوي به اقتصاده، ويغطي به أوراقه القانونية الورقية المتداولة.

وكون الذهب سلعة عالمية يجعله في أية دولة بقدر حاجة السوق، والسلع والخدمات تأخذ سعرها بقدر وجوده،

أي بقدر وجود النقد. فإن كانت النقود قليلة في السوق فإن أسعار السلع والخدمات تنخفض تلقائياً ويزيد في هذا الانخفاض زيادة الإنتاج، فكلما ازداد الإنتاج انخفضت الأسعار كذلك. وهذا يعكس النقد الإلزامي الحالي في الدول، فإنه بزيادة الإنتاج نرى ارتفاعاً في الأسعار وازدياداً في التضخم، نتيجة طباعة نقود جديدة وطرحها في السوق لسد الخلل في ميزان المدفوعات. والسبب هو كون هذه النقود ليس لها غطاء ثابت، وتتخذ لتحقيق أغراض سياسية داخلياً وخارجياً، وارتباطها كذلك بغطاء نقدي عالمي غير ثابت، يتخذ أداة استعمارية.

الخلاصة

إن التضخم هو سمة دائمة للنظام الرأسمالي لا انفكاك له منه، لأن البنوك المركزية توسع باستمرار في العملة الورقية المتداولة، من خلال أدوات الدين الربوية مقارنة بالسلع والأصول، ومن خلال عمليات طباعة النقود، وتمويل النفقات الزائدة من خلال سندات الخزنة بربا، فهذه الآليات الرأسمالية الدائمة هي التي تتحد في إحداث فيضان عارم يغرق الناس في التضخم.

فحمى ارتفاع الأسعار التي نعيشها اليوم، والمجاعة التي يقبل العالم عليها، ليست قضاء مبرماً كالجراد أو قلة الأمطار لا يمكن دفعها، وإنما هي خطيئة من خطايا الرأسمالية، وعقاب يُعاقب به سكان الأرض لأنهم فصلوا الدين عن الحياة، وتركوا لحفنة من عصابت الرأسمالية أن يتحكموا بهم وبمقدراتهم.

إن كل ما يجري على وجه الأرض إنما هو نذير وبشير؛ نذير لهذه الدول المتغترسة المتحكمة برقاب الناس، وتنطق بمقولة فرعون [أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى]، [مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي]، ونذير في الوقت نفسه للبشرية جميعاً أن طريق خلاصها لن يكون بهذه الأنظمة التي سامتها سوء العذاب، ونشرت الخوف والرعب والفقر والتشرد والحرمان في ربوعها. وبشير لأمة الإسلام بقرب زوال هذه الأنظمة المتهاوية الهابطة، وسيادة الإسلام وظهوره على الدين كله في كل ربوع الأرض

وإن السياسة الإسلامية للعملة، في ظل الخلافة القائمة قريباً بإذن الله، هي التي ستقضي على التضخم، ذلك أن دولة الخلافة لن تصدر سوك العملة المدعومة بالذهب والفضة، وبالتالي ستقضي على التضخم الناجم عن طباعة العملات الورقية التي تعتمد على الأصول والسلع، وسيؤدي إلغاء القروض الربوية إلى القضاء على النظام المصرفي السرطاني، ما يوجد الاستقرار والانضباط المالي في تحصيل الإيرادات والنفقات، وسيؤدي إلغاء الربا أيضاً إلى تحرير البلاد من المدفوعات الربوية التي تستحوذ على معظم إجمالي الضرائب المدخلة، كما ستنتهي الخلافة الاحتكار والتكتلات في الواردات، وهذا هو التغيير الوحيد الذي سيضع نهاية للتضخم الذي يكسر ظهور الناس، وقد وضع حزب التحرير بالفعل سياسات مفصلة في هذا الصدد للتنفيذ، ويطالب الأمة بالتوقف عن تحمل نظام الكفر الديمقراطي وهي صامتة، وأن تتقدم لدعم مشروع الخلافة على منهاج النبوة من أجل إحداث التغيير الحقيقي.

ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم 169: «يُمنع فتح المصارف منعاً باتاً، ولا يكون إلا مصرف الدولة، ولا يتعامل بالربا ويكون دائرة من دوائر بيت المال. ويقوم بإقراض الأموال حسب أحكام الشرع، وبتسهيل المعاملات المالية والنقدية».

ولنا في هذا المقام عبرة بقوله تعالى وهو يربط ما بين الأساس والبناء في صلاح المجتمع وصلاح أعماله: ﴿أَفَمَنْ أَسْسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسْسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

النساء والأطفال المسلمون يموتون جوعاً في الصومال وحكام المسلمين يدعمون الاضطهاد العالمي

(مترجم)

عمرانة محمد

الخبر:

في الخامس من أكتوبر 2022، أفادت بي بي سي أن الصومال يواجه مجاعة ناتجة عن أسوأ موجة جفاف منذ 40 عاماً. وروى الصحفيون قصة الأخت المسلمة، فاطمة عمر التي دفنت أحد أبنائها من الجوع، وكانت قد دفنت بالفعل ابنتها البالغة من العمر 3 سنوات والتي ماتت بينما كانت تمشي لمدة 10 أيام للحصول على المساعدة. وأخبرت المراسلين أنه لم يكن لديها القوة لدفن طفلها وكان عليها أن تترك جثمانها على جانب الطريق وهي تعلم أن الضباع كانت تقترب، وقالت "لا أستطيع أن أحزن، أحتاج إلى عمل وطعام لإبقاء الآخر على قيد الحياة".

التعليق:

تم إجراء مسح للمخيمات التي تعد ملجأ للناس في الصومال المعدمة، وأظهرت النتائج أن ثلثي النساء والأطفال يعانون من سوء التغذية.

تترك النساء للتجول في الأراضي القاحلة الجافة لأيام في كثير من الأحيان دون طعام في محاولة للوصول إلى مكان يمكن أن يخفف من معاناتهن. الكبار والصغار على حد سواء لم يسلموا من هذا التعذيب وهم من بين الملايين في القرن الأفريقي الذين يكافحون من دون مساعدة مناسبة تأتيهم من البلاد الإسلامية الغنية التي لديها مليارات الدولارات لمساعدتهم.

ينتقل الأطباء بين المناطق ببساطة من سرير إلى آخر في انتظار موت الأشخاص الذين هم جلد على عظم. فلا توجد إمدادات للعلاج، وقد أصبحت مهاراتهم عديمة الفائدة.

ومما يزيد الكارثة تفشي مرض الحصبة الذي أصاب الصومال ويتعين على النساء والأطفال تحمل هذه المحنة أيضاً.

يخبرنا أحد الأطباء عن صعوبة توصيل المحاليل الوريدية بالجلد الذي تضرر بشدة بسبب التعرض للجوع لفترات طويلة. إن ربع ما هو عيش طبيعي يومي في بلادنا لا يطاق. هل يمكن أن تجلس

التطبيع مع يهود خيانة لله ورسوله وخزي وعار في الدنيا قبل الآخرة

عبد اللطيف داعوق

الخبر:

إن بنود الاتفاق لم يتم الإعلان عنها حتى اليوم، لكن في مقال مفصل في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية تحدث عن مشاريع ستقوم بها شركة شيفرون الأمريكية شرط الاتفاق مع لبنان، مبدية مخاوف أمنية إذا ما تم الاتفاق. من جهة أخرى قام يهود في الحقل المتنازع عليه قبل عقد الاتفاق ولم يحصل أي تحرك من لبنان، ما يؤكد وجود ضمانات أمنية وضوء أخضر منه بالتنازل عن حقل كاريش وعدم التعرض لأي منصة تابعة ليهود.

إن الحدود البرية والبحرية لا وجود لها بين بلاد المسلمين؛ فهذه الحدود أوجدها الكافر المستعمر ولا نعترف فيها، لكن المشكلة في من يدعي الممانعة والمقاومة وفي الوقت نفسه يفوض أمريكا ويرضى بحكمها وقرارها ويتنازل ليهود الغاصبين لأرض فلسطين عن ثرواتنا البحرية.. كل ذلك لا يصب فقط لصالح يهود بل أيضاً لصالح الإدارة الأمريكية الحالية بتحقيق مكاسب خارجية قبل الانتخابات النصفية وفي تقوية موقع أمريكا باعتبارها ممسكة بالملفات الإقليمية مثل ملف غاز شرق المتوسط.

إن هذا التنازل والتمكين للعدو لا يقوم به إلا من رضي بخيانة الحكام والتطبيع مع الكيان الغاصب لتزداد في صحيفته وصحيفة هذا العهد وهؤلاء الحكام، فوق جرائمهم في سوريا، جريمة جديدة وهي التطبيع مع يهود.

التعليق:

إن المطلع على مسار الاتفاقية التي أبرمتها أمريكا مع يهود ووافق عليها لبنان يدرك تماماً الجريمة التي اقترفها كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة، ومعهم من سكت عنهم، حزب إيران في لبنان.

لقد خرج كيان يهود منتصراً في هذه المفاوضات وحقق أهدافاً ما كان يحلم بها، بل وصلت التعليقات داخل كيان يهود لشكر حزب إيران على موافقته وإعطائه الضوء الأخضر للمضي في الاتفاق! فيهود لم يكتفوا بقضم مساحات بحرية فيها حقول غاز مؤكدة، بل تحتوي الاتفاقية على ضمانات أمنية بعدم التعرض لأي من حقول يهود والمرافق البحرية.

الخبر:

خرجت احتجاجات واسعة في كل أنحاء الاتحاد الأوروبي ضد ارتفاع معدلات التضخم وتكاليف المعيشة وأسعار الطاقة، بسبب العقوبات الأوروبية المفروضة على روسيا، وفق ما ذكرت صحف دولية.

وتحت شعار "ارفعوا عقوباتكم عن موسكو لنعيش" حمل بعض النشطاء في ألمانيا ملصقات كتب عليها "أريد الغاز والنفط الروسي" و"من يلتزم الصمت اليوم سيتجمد غداً"، كما رفعت في أوروبا شعارات من مثل: "نحن أولى من أوكرانيا".

التعليق:

بالرغم من أن الإعلام الغربي ركز على تحريض الرأي العام وبخاصة الأوروبي ضد النظام الروسي وشدد على إظهار عدالة وإنسانية القضية الأوكرانية، وأن مساندة أوكرانيا بالسلح والمال وبالضغط على روسيا بالعقوبات الاقتصادية هو واجب تحتمه القيم والمصلحة الأوروبية معاً، فإن الواضح الجلي أن القيم الفردية التي تربي عليها الإنسان الغربي هي التي تتحكم بمزاج الشارع الأوروبي حالياً.

فبمجرد ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية والذي تبعه تعثر في الإنتاج وارتفاع نسبة التضخم للعملة الأوروبية، دق الشارع الأوروبي ناقوس الخطر وتصاعدت الأصوات المطالبة بإعادة تقييم الموقف من الحرب الأوكرانية، خاصة بعد التحذيرات

الغرب يتجرع سم أفكاره المادية

الشيخ عدنان مزيان

عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير والمصلحة الشخصية هي القيمة التي تتحكم بالشارع الأوروبي وبالتالي تؤثر في قرار الحكومات وسياساتها.

إن الغرب ينخر نفسه بأفكاره ومقاييسه، ويؤكد للعالم يوماً بعد يوم أنه انحط بالإنسان إلى الدرك الأسفل في سلم القيم الإنسانية، وأن أي امتحان يتعرض له الإنسان الغربي يفشل فيه بامتياز، وأن البشرية باتت في أمس الحاجة إلى من يخلصها من هذا الوسخ الفكري الذي لوث به الغرب الإنسانية ومقاييسها، ويضع البشرية أمام الطريق الصحيح وهو الإسلام الذي تستعيد به حياتها بعد موت هدايتها بعد ضلال وإنسانيتها بعد بهيمية ووحشية أهلكت الحرث والنسل.

من شتاء قاس وتعثر الحكومات في تأمين بديل للغاز الروسي، ما دفع الشارع الأوروبي للتغافل عما اعتبروه عدالة القضية الأوكرانية، وضرورة التضحية لنصرة المظلومين ومعاقبة الظالم، وهو ما يعد تقدماً للمصلحة الخاصة على الاعتبارات الإنسانية والقيم والمقاييس الأخرى.

ومع تزايد توقعات المراقبين بأن أوروبا ربما تغير من استراتيجيتها مع الدب الروسي قريباً، وتعود الأمور إلى طبيعتها، ويتناسى قادة أوروبا الحرب الروسية الأوكرانية من أجل استمرار الحياة في بلادهم، خاصة بعد تصريح رئيس الوزراء البريطاني السابق بوريس جونسون من أنه يخشى أن تواجه أوكرانيا ضغوطاً للموافقة على اتفاق سلام مع روسيا لا يصب في مصلحتها، بسبب التداعيات الاقتصادية للحرب في أوروبا؛ بدا واضحاً أن النظرة الفردية

الخبر:

الهندوس يهدمون المساجد والإمارات تشيد لهم المعابد

م. درة البكوش

الخبر:

تكالفة 16 مليون دولار ومساحة 2300 متر، الإمارات تفتتح أول معبد في دبي. وقد أثار ذلك غضبا واسعا على منصات التواصل، بسط انتقادات للسلطة لبناء أول معبد للهندوس بمبنى مستقل بالإمارات في ظل تجاهلها لما يتعرض له المسلمون في الهند من قتل وحرق وتدمير لممتلكاتهم. ونشر حساب السفارة الهندية في الإمارات صورة للمعبد الهندوسي قبل ساعات من افتتاحه، وعلق عليها «إنها لأخبار سارة للمجتمع الهندي أن يتم افتتاح المعبد الهندوسي اليوم في دبي. وسوف يخدم التطلعات الدينية للمجتمع الهندوسي الكبير الذي يعيش في الإمارات». (الجزيرة 2022/10/5).

لتعليق:

بعد الهند ثالث أكبر بلد من حيث عدد المسلمين في العالم، حيث تأتي بعد إندونيسيا وباكستان، ويوجد في الهند ما يقارب 200 مليون مسلم، أي 14% من إجمالي السكان وحوالي 10.9% من مسلمي العالم. ومع ذلك فإن ما يتعرض له مسلمو الهند، من قتل وتعذيب وتنكيل واغتصاب للنساء وانتهاك للحرمات واختطاف للأطفال وهدم للمساجد واستبدال للأذان ومنع لتعليم القرآن وتضييق خانق لممارسة أبسط الشعائر الدينية، ليُدْمَى قلوب ويُدْمَع العيون ويهدم الجبال الرواسي. فكيف أنصفت لإمارات مسلمي الهند؟! لقد قابلت هذا الإجرام بصفح وعفو ومشاركة وزيرها «وزير التسامح» في حفل لافتتاح أكبر معبد في الإمارات لجالية لا تتجاوز 3.5 مليون نسمة! زد على ذلك حفاوة في استقبال البقرة المقدسة وترحيباً بجمع 16 (إلهاً!) يمثلون هندوس من شمال البلاد إلى جنوبها! فإلى أين المضي يا حكام الإمارات؟ أتبنون بيوتا تعبد فيها آلهة من دون الله ويذكر فيها غير اسم الله؟! أتعادون المسلمين وتوالون هندوس ويهود؟! أبتتم قبلة للكفار؟! (تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ لَهُمْ خَالِدُونَ * وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا آلِيَاءَ وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ).

إعلان الجزائر... تثبيت لقوائم سلطة متآكلة وتعلق بالوهم وسعي لإحياء منظمة يجب دفنها



ولا تَفْرُقُوا)، وإن الكلام عن عبثية اتفاقيات تقوم على إحياء مؤسسات يجب دفنها ودفن حقيبتها، لا يعني أن البديل يجب أن يكون استمرار صراع وقوده أهل فلسطين وأبنائهم، فإن من البديهي أن كل المسلم على المسلم حرام؛ دمه، وماله، وعرضه، وقطع رحمه، والفرقة معه، بل يعني أن الاعتصام يجب أن يكون بحبل الله وشرعه ونظرته للقضايا، وأن تتوحد النظرة على حلال الله وحرامه وما يقتضيه حبل الله والإسلام من نظرة وحلول، ومنها نبذ كل خيانة وتنازل، وكل لجوء إلى القوانين الدولية التي وضعها أكابر المجرمين من الدول الكبرى لتثبيت كيان يهود كما هو حل الدولتين الأمريكي، ومنها التوجه إلى الأمة متجاوزين أنظمتها العميلة المتآمرة - ومنها النظام الجزائري - والتي لا هم لها إلا تصفية قضية فلسطين، ومخاطبة قوى الأمة وجيوشها لتحميلهم واجب تحرير فلسطين وأهلها وأقصاها، بوصفه واجبا شرعيا في أعناق المسلمين جميعا، بدل الدوران في العجز والتردي كما هو حال السلطة والفصائل، فنداء الحق للأمة واستنهاضها أولى وأجدي وأدعى لنصر الله من نداء الباطل وأوهامه وقوانينه الدولية. وإن ألف مصالحة وألف اتفاق لا يغير حال أهل فلسطين وقضيتهم حتى تتغير النظرة والمفهوم وتعاد على أساس الإسلام، [إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ]. وإن التردي سيبقى قائما ما لم يتم السير على صراط الله المستقيم، [وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ].

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة - فلسطين

بينما تشتد هجمة كيان يهود على أهل الأرض المباركة فلسطين قتلاً وحصاراً وتنكيلاً، وبينما تعيث قطعان مستوطنيه فساداً واعتداءً على الناس، وقد ازدادت اقتحاماتهم للأقصى كثافة ووقاحة، وبينما يجابه أهل فلسطين وأبنائهم كيان يهود بكل صلابة وبطولة، وجرأة وشجاعة، تجتمع الفصائل في الجزائر تحت رعاية النظام الجزائري للتوقيع على اتفاق مصالحة جديد تحت اسم «إعلان الجزائر»!

إن ما تم الاتفاق والتوقيع عليه في الجزائر لم يكن من جانب الفصائل إلا استمراراً في إدارة العيب، والنهج السقيم الذي آل بقضية فلسطين وأهلها إلى العنت والضياع والتردي، وذلك أن أهل فلسطين لا يقيمون وزناً للمشهد المممل أو المتكرر الآنف الذكر، ومن ذلك أن اتفاق المصالحة المذكور لم يكن في فحواه وبنوده أكثر من محاولات لإعادة تثبيت قوائم السلطة المتآكلة التي انبثقت عن اتفاق أوسلو، وإحياء لأجسام ميتة كالمجلس الوطني، ومنظمة التحرير التي لم تكن في نشأتها وسيرتها ومالها ووجودها إلا وبالاً على فلسطين وقضيتها وعنواناً للتنازل والانبطاح والخيانة، وهي التي بادعائها حصرية الحق في تمثيل أهل فلسطين، قد سلختهم عن أمتهم ورمت بالقضية في جحر المجرمين المستعمرين من القوى الكبرى.

إن الانقسام الذي يجري الحديث حوله هو في واقعه أقرب إلى انقسام الفصائل عن أهل فلسطين مما هو انقسام الفصائل عن بعضها، ذلك أن أهل فلسطين موحدون تجاه النظرة إلى عدوهم، وهم موحدون في موقفهم من رفض التنازل عن فلسطين، ومن الخيانة والتنسيق مع كيان يهود، وهم موحدون في حبهم للأبطال من أبنائهم ولشهادتهم وأمهاتهم ولأقصاهم، وموحدون في النظرة إلى سخافة الوهم المسمى مجتمعاً دولياً وقوانين دولية، وخاصة أن هذه الفصائل المجتمعة لا يجمعها إلا رغبتها في إعادة ترتيب مواقعها وفق مصالحها، وانضوائها تحت إطار السلطة والمنظمة ضمن دورها الخياني وإطارها المرسوم ومهمتها التي حددتها لها القوى الكبرى الاستعمارية.

وأخيراً فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا

اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وكيان يهود

طعنة غدر جديدة في ظهر القضية الفلسطينية

الخبر:

ذلك الفتات لن يستفيد منه سوى حيتان الفساد الذين لا تعنيهم لا فلسطين ولا الإسلام ولا سيادة الأمة.

أ. أحمد الخطواني

لذلك كان لزاماً على الأمة بجميع مكوناتها وقواها أن تقف ضد هذا الاتفاق وقفه جادة صلبة، وأن تعمل على إسقاطه، وإسقاط من يدعمه، وفضحهم وكشف خيانتهم.

وإن الذين دعموا هذا الاتفاق الخياني من خارج الحكومة اللبنانية بشكل مباشر أو غير مباشر، هم في الواقع جزء لا يتجزأ من منظومة الخيانة تلك، ولو تسموا بمسميات المقاومة والممانعة، وإن سكوت الدول أو الجماعات عن هذا الاتفاق لا يعني إلا قبوله والرضا به، وهو ما من شأنه أن يضعها جميعاً في دائرة الخيانة والتآمر نفسها.

الاتفاقيات الخيانية المعروفة مثل كامب ديفيد ووادي عربة وأوسلو.

وهو تفريط بكل فلسطين، واستمرار في مخططات الكفار المستعمرين في تصفية القضية الفلسطينية وشطب فلسطين من الخريطة، وتثبيت كيان يهود وزرع كيان سرطاني في قلب الأمة الإسلامية.

وهذا الاتفاق الذي فرح به حكام لبنان العملاء بسبب بعض الفتات الذي ستلقينه لهم شركات الاستعمار المستخرجة للغاز، فإنه من جهة أخرى تسليم كامل لثروات الأمة الثمينة لأعدائها، وحتى

إن اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين كيان يهود ولبنان والذي رعته وفرضته أمريكا على حكام لبنان وعلى حكام يهود، لا يفيد لبنان ولا يفيد الأمة المسلمين، إنه يخدم أمريكا ويهود فقط، وهو يشكل طعنة حقيقية في قلب الأمة الإسلامية، لأنه يقر بأن سواحل فلسطين وما تحويه في باطنها من ثروات هي سواحل يهود، فهو فوق كونه اعترافاً مجانياً بسيادة كيان يهود على المياه والأراضي الفلسطينية، وهذا بحد ذاته خيانة عظمى للأمة، وطعنة غدر في ظهرها، فهو أيضاً لا يختلف عن

أعلنت الرئاسة اللبنانية في بيان رسمي أن: "الصيغة النهائية لاتفاق ترسيم الحدود مَرَضِيَّةٌ للبنان، لا سيما أنها تلبي المطالب اللبنانية، وتُحافظ على حقوق لبنان في ثروته الطبيعية".

التعليق:

هذه هي طبيعة أنظمة سايكس بيكو الاصطناعية المُرِيَّة، فهي لا تنظر إلى أبعد من أرنبه أنفها في قضايا خطيرة مصيرية تهم الأمة برممتها، فهي أنظمة وظيفية قد صنعها الكافر المُستعمر لتفكر فقط في الحدود الوطنية الضيقة التي رسمها لها، والتي هي أشبه ما تكون بحظائر الحيوانات المُقفلّة، فالذي بداخلها لا يعنيه ما يجري حوله من أحداث جسام ولو كان على بُعد سنتيمتر واحد من تلك الحدود.

بريطانيا هي أمّ الجرائم وأمّ المصائب

كتبه: الشيخ عصام عميرة

إن لنا، نحن المسلمين، ثأراً تاريخياً عظيماً عند بريطانيا، فما إن أبدعت دولة الإسلام في نشر الدين في ربوع الأرض، وأدخلت الناس في دين الله أفواجا، وعم السلم والأمان أكثر من ثلث العالم القديم مدة تزيد على عشرة قرون، وانخفض خلالها منسوب الجرائم في الدنيا، وتلاشى الرق تماما، وانعدم الفقر وغاض الجهل وازدهر العلم والعمران، ظهرت بريطانيا كدولة استعمارية خبيثة، وبدأت تعيث في الأرض فسادا، وتوسع نفوذها القائم على نهب ثروات الشعوب الإسلامية وغير الإسلامية، ومص دمائهم، وصارت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.

وإذا تتبعنا فعاليتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وغير ذلك مما تقوم به الدول العظمى، نجد أنها - وعلى مدى خمسة قرون أو أكثر - هي التي قد أشعلت فتيل الأزمات في القارات الخمس، وغيرت التركيبة السكانية لكثير من البلدان، وقضت على السكان الأصليين في أستراليا وغيرها، وقامت بإثارة الفتن والنعرات الوطنية والقومية لدى الشعوب الإسلامية في البلاد الإسلامية، وغذت حركات مسلحة لمقاومة الدولة الإسلامية، ما أسفر عن قضم البلاد الإسلامية واحدا تلو الآخر، وانسلاخ ولايات كبيرة وكثيرة عن جسم الخلافة العثمانية تحت شعار ما يسمى بالاستقلال، وسلبت السلطة من المسلمين فيها ومنحتها للبوذيين والهندوس والوثنيين والحركات الباطنية، وبقيت بريطانيا تعمل ضد الدولة الإسلامية دون كلل أو ملل، حتى استطاعت أن تهدمها عام 1924م، وترحيل آخر خليفة عثماني عنها، وأخرجت الناس من دين الله أفواجا، كما دخلوا فيه أفواجا! وبريطانيا هي التي أوقعت العالم في حربين عالميتين أفنتا الملايين، وسببت النكبات لكثير من دول أوروبا، وسعت لتخريب روسيا وتوريط أمريكا في مشاكل معقدة في الدول التي تسيطر عليها في أفريقيا وآسيا.



ولم تكتف بريطانيا بإسقاط الدولة الإسلامية، بل لاحقت المسلمين إلى عقر دارهم بعد أن بدلت نظامهم السياسي وهو الخلافة، وسارت قدما نحو تغيير أنظمة معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغير ذلك، وأمكنت في تعميق جراحهم بغرز خنجر كيان يهود المسموم في فلسطين قلب بلاد الشام، وأخرجت أهلها من ديارهم بغير حق، فهي التي سببت نكبة فلسطين وما نحن فيه من ذل وعار ومهانة، وهي التي أفقدت المسلمين عموما شخصياتهم الإسلامية، حتى صاروا غنأ كغناء السيل. وهي التي أحيت الرق بعد أن قضت عليه الدولة الإسلامية، حتى قال فيها أحد علماء المسلمين الأحرار الأفاضل: أرضعوا أبناءكم كره بريطانيا كما ترضعهم أمهاتهم اللبن الذي ينشز اللحم والعظم!

ولما زرت بريطانيا وجدت البنية التحتية فيها فاخرة دون أن يكون لدى الدولة أية مقومات لاقتصادها إلا سرقة أموال الشعوب، ولما دخلت

ثورة الشام بين كيد المتآمرين ومواقف أبنائها الصادقين

كتبه: أ. منير ناصر



٢٠٥٤، وإما أن يأخذوا دور العاجز المتفرج ويراقبوا كيف يسوقهم تجار الدماء إلى الهلاك!

ولا بد أن يُعلم أن الصراع بين الحق والباطل قائم لا محالة، وإن تخلى أصحاب الحق عنه، فحتماً سيأتي غيرهم لينال شرف هذه المهمة، فهذا رسول الله ﷺ يصف لنا واقع الصراع ويبين لنا طريق النجاة، فيقول: «مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهْمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَفَقُوا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا حَرَفْنَا فِي نَصِينَا حَرْفًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَّوْا، وَنَجَّوْا جَمِيعًا».

فها هم المتآمرون والمتاجرون قد أمعنوا في خرق ما يدعون أنه نصيبهم من ثورتنا، فإن لم يدرك من هم في الأعلى واجبهم في الأخذ على أيديهم ومنعهم، فإن الهلاك محتم على الجميع، وفي المقابل فإن النجاة تكمن في أن يأخذ أهل الثورة وأولياء الدم وأصحاب القضية دورهم في منع المتاجرة بالدماء ومنع سوق ثورة الشام وتضحياتها إلى حبل المشنقة.

ولتحقيق هذا المنع لا بد بعد الوعي على تميز الصفوف، البدء عملياً بترتيب صف الصادقين من أهل الشام وتنقيتهم من كل من له ارتباط بالمتآمرين، بل ومن كل مخدوع ما زال لا يميز بين الحق والباطل، ولا يعرف عدوه من صديقه، وهذا الترتيب لا بد له من اجتماع المخلصين الواعين، وجمع ما آتاهم الله من إمكانيات وجهود، وتسخيرها بما يرضي الله بتحقيق ما افترضه الله من إسقاط النظام وتحكيم الإسلام، ولن يكون ذلك إلا بالاعتصام بحبل الله والالتفاف حول مشروع الإسلام العظيم.

ولا بد أن يُعلم أن تكلفة السعي لاستعادة القرار ومواجهة الباطل ومدافعتة، هي أقل بكثير من تكلفة السكوت والانتظار وتأخير استعادة القرار، فقد قال ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ ثُمَّ تَدْعُوهُ قُلُوبُكُمْ بِسُوءِ ظَنِّكُمْ لَهَا».

تعيش ثورة الشام أياماً عصيبة يشدد فيها التآمر عليها، وتتوالى عليها الطعنات من كل حذب وصوب، ويكثر الحديث عن خارطة طريق تضمن الخروج من عنق الزجاجة، والكثير يتلمس طريق النصر.

وبالنظر إلى واقع الاصطفافات نجد أن الصادقين من أهل الثورة وجدوا أنفسهم في صف متميز يفصلهم عن صفٍ تزاحم فيه المرتبطون بالنظام التركي، سواء ممن ادعى تمثيل الثورة كالائتلاف ورجالاته، أو من حكومات الأمر الواقع، أو قادات لفصائل لم تعد تملك أي قرار.

هذا الاصطفاف جاء بعد سنوات من التمحيص والغربة، وسنوات من خداع المنافقين الذين رهنوا أمرهم لأسيادهم الداعمين، إلا أنها كانت سنوات دُفعت فيها فاتورة ضخمة من الدماء والتضحيات، دُفعت هذه الفاتورة مقابل أهداف عظيمة، وغايات جلية، دُفعت مقابل السعي الحثيث لإسقاط أعتى الأنظمة وأكثرها إجراماً.

ويعتبر هذا التمايز في الصفوف بداية خير يُبنى عليها، وتؤسس لما بعدها، فإن اصطفاف أهل الثورة بعيداً عن تاجر بها وتضحياتها، يجعل الواجب اليوم يتمثل في ترتيب هذا الصف، ترتيباً يحفظ التضحيات الجسام، ويسير بالثورة نحو بر الأمان والنصر.

والحديث عن ترتيب هذا الصف المتميز سيحدد مصير الثورة، فإن التنصل من المسؤولية والهروب من التكليف سيجعل مصير الثورة بيد من تسدّم قيادتها وأخذ بها إلى مستنقع الخيانة والارتباط بأنظمة وظيفية تسعى للتآمر على ثورة الشام والقضاء عليها؛ وعليه فإنه لا بد لأهل ثورة الشام أن يأخذوا دورهم ويقوموا بما أوجبه الله عليهم، فعلى موقفهم يتحدد مصير ثورتهم.

وحتى يقوموا بدورهم فإن عليهم أن يقضوا على اليأس الذي يحاول المتآمرون زرعه في نفوسهم ويؤمنوا بما آتاهم الله من إمكانيات وطاقات فيعملوا بها كل في مجاله، فمن أوتي رأياً فليسخره لخدمة قضية الثورة، ومن أوتي قدرة على جمع الناس والتأثير عليهم فعليه أن يقوم بحشد الناس حول المشروع الجامع لمكونات الثورة، ومن أوتي قوة عسكرية فالواجب عليه أن يجعل هذه القوة للدفاع عن الثورة وثوابتها والمشروع الذي يجمع مكوناتها.

إن الثورة اليوم في لحظة مفصلية مصيرية، وعلى أبنائها بما آتاهم الله من إمكانيات أن يتخذوا المواقف الصادقة التي ترضي الله عز وجل، فهم على مفترق طرق؛ فإما أن يأخذوا دورهم ويبذلوا جهدهم في توحيد الطاقات والإمكانات للوقوف في وجه من سرق سلطانهم وتسلط على ثورتهم ويريد أن يقودهم إلى حتفهم الذي يسمى زوراً «المصالحة» وهو عينه «الحل السياسي» الذي تؤسس له خطوات تطبيق القرار

أزمة الكهرباء في السودان: الواقع والحلول

بقلم: المهندس عوض أحمد
الهادي - السودان

إن السودان يتمتع بنحو 6 ألف ساعة مشعة يمكن إنتاج 30 ألف ميغاوات، من الطاقة الحرارية الأرضية (الجيوثيرمال)، حيث يمكن توليد الكهرباء بطاقة البخار عن طريق حفر البئر وإدخال أنبوبة فيخرج البخار الذي يتم توليد الكهرباء منه، فهي متوفرة ورخيصة إلى حد كبير، وكذا الطاقة الشمسية.

6- تطبيق نظام الإدارة اللامركزية.

7- وأهم هذه المعالجات ترك سياسات صندوق النقد الدولي فهي التي أهدت دائرة الكهرباء، ومن ثم التفكير في حل مشكلة الكهرباء، بعيداً عن إملات صندوق النقد الدولي الكارثية.

إن الملكية العامة هي إذن الشارع للجماعة بالانتفاع بالعين، وقد حصرها الإسلام في حديث النبي ﷺ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثِ: الْمَاءِ وَالْكَأِ وَالنَّارِ» وزاد أبو داود: «وَتَمَنُّهُ حَرَامٌ»، فالكهرباء تحل محل النار عند العرب، فهي مصدر الطاقة، والإنارة، بالإضافة إلى أنها تستخرج من موارد الملكية العامة؛ من مياه، ووقود، ومن الشمس، والرياح وغيرها، فلا يجوز تملك الكهرباء لشركات خاصة، فإن توزيع الكهرباء هو مسؤولية الدولة، والأصل أن لا تتعامل الدولة مع رعاياها تعامل الشركات بحساب الربح والخسارة، بل يجب أن تتولى هي إدارة مرافق الملكية العامة، لأنها مصالح للجماعة بوصفها الراعي لها، ويمكن الاستفادة من الشركات بأجر معلوم وليس شريكاً لأن الشركة تحول نوع الملكية، ويمكن إجازة الشركات للقيام بعمل معين، وتظل الملكية العامة ملكاً للناس تباشرها الدولة نيابة عنهم، فلا يجوز إشراك كائن من كان في الملكية العامة، بدليل حديث أبي بصير بن حمّال أنه وَقَدْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْطَعَهُ الْمُنْحَ الَّذِي بِمَأْرَبٍ فَفَطَعَهُ لَهُ، فَلَمَّا أَنْ وَلى قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ: أَنْدَرِي مَا قَطَعْتَ لَهُ إِنَّمَا قَطَعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْعِدَّةَ. قَالَ: (فَأَنْتَرَعُ مِنْهُ).

لقد قامت دولة الخلافة في عهد العباسيين بإسراج الطرق والمرافق العامة، وإنارتها بزيت الزيتون، وما يؤكد هذا النص البالغ الدلالة الذي يرويهِ الثقات، ويصور اتساع إشعاع إنارة مدينة قرطبة أيام كانت عاصمة للدولة الإسلامية بالأندلس؛ فقد قال المؤرخ عبد الواحد المراكشي (ت 647هـ/1249م) في المعجب في تلخيص أخبار المغرب: "وسمعتُ ببلاد الأندلس من غير واحد من مشايخها أن الماشي كان يستضيء بسُرُوجِ قرطبة ثلاثة فراسخ (15كم تقريبا) لا ينقطع عنه الضوء"، وعليه فلا حل جذري إلا في ظل دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي تقوم على مبدأ الإسلام العظيم.

السودان ومصر 80 ميغاوات، فلو جمع كل ذلك لا يكفي الحاجة العامة للكهرباء البالغة تقريبا 4000 ميغاوات. قال المهندس عبد الرزاق أحمد يوسف نائب مدير شركة التوزيع في لقاء سابق في صحيفة الصيحة "إن السودان يحتاج بين 4700 إلى 5000 ميغاوات". وقال "إن الموجود اليوم يغطي 45% من الحاجة"، وقال: "يصل العجز أحيانا إلى 60%"، كما أن هناك مدناً خارج الشبكة مثل مدن دارفور وكردفان فإن لها محطات معزولة عن الشبكة القومية. وقد تعاقدوا مع شركات تركية لتوصيل الكهرباء، نيالا، والفاسر، والضعين، والجينية، وفي كردفان؛ النهود، وكادقلي.

توفر الشركة التركية أكثر من 70% من حاجة المدن للكهرباء، يباع الكيلوواط للشركة السودانية للتوليد الحراري بمبلغ 5 ونصف سنت، والوقود على الشركة أعلى من المعدل العالمي للكيلوواط، البالغ 0.4 سنت كأعلى سعر ما يجعل الشركة تسترد ثمن ماكيناتها في شهر واحد، يقول المهندس عبد الرزاق "إن مصر تنتج 30 ألف ميغاوات، والسعودية 50 ألف ميغاوات"، وقال "إذا حسبنا حاجة الفرد للكهرباء يوميا حسب التقييم العالمي فهي 2 كيلوواط في الساعة × 30 مليون نسمة يعني أن السودان يحتاج إلى 60 ألف ميغاوات لتكفي حاجات كل فرد حيث إن 15% فقط من أهل السودان هم من تصل إليهم الكهرباء".

إن أسباب أزمة الكهرباء في السودان تتمثل في:

1- تهالك المحطات الموجودة حالياً وعدم صيانتها وعدم اتباع إجراءات التشغيل الصحيح.

2- الفاقد الكبير في خطوط النقل، فالفاقد الآن ربع الطاقة المنتجة عالمياً، والفاقد المسموح به في الشبكة 10% فقط.

3- التوسع الكبير في السكان.

4- زيادة الاستهلاك في المشاريع الزراعية.

5- النقص الكبير في التمويل.

6- والسبب الأساس عدم توفر مواعين كافية لتوليد الكهرباء، مع عدم وجود العمالة، والاعتماد على الشركات.

ويكمن الحل في:

1- المحافظة على المحطات الموجودة وزيادة كفاءتها.

2- عمل شبكات صغيرة للمناطق البعيدة لأن الشبكات الصغيرة يكون التحكم فيها أكبر.

3- إنشاء محطات ضخمة.

4- تحديث شبكات لتقليل الفاقد.

5- الاعتماد على الطاقات المتجددة.

أصبحت الكهرباء تدخل في كل مجالات الحياة، فالدول تبذل قصارى جهدها لتوفير الطاقة لرعاياها. وقد أدخلت شبكات الكهرباء في السودان منذ زمن المستعمر، وكانت تسمى شركة النور، وبعد خروج المستعمر تحولت إلى الإدارة المركزية للكهرباء والمياه، ثم خرج قانون عام 1983م بإلغاء الإدارة المركزية، وفصلت الهيئة القومية للكهرباء، وقد سارت الهيئة القومية للكهرباء منذ تأسيسها في 1983م في غير تغيير كبير عن الإدارة المركزية، وكان ذلك بإيعاز من صندوق النقد الدولي بحجة تطوير المرفق وتنميته، حيث قيل إن القوانين واللوائح في الهيئات أكثر مرونة من الإدارات الحكومية في التوظيف والمرتبات والهيكل والتسعير للكهرباء. وكان ذلك إبان حكم جعفر النميري، وعندما جاءت حكومة الإنقاذ تم التغيير الهائل في الاتجاه بالهيئة نحو القطاع الخاص حيث سُرح آلاف العاملين بحجة الصالح العام وألغيت جميع الأعمال المساعدة من مرائب وورش وخفراء وجناينية، كما قُلصت أقسام الصيانة، واستعيض عنها بشركات يتم التعاقد معها على هذه الأعمال وحصل تغيير كبير في وظائف الهيئة، والتخلص من كل الإدارات المساعدة، حيث فصل 14 ألف عامل في يوم واحد، وكانت الحجة هي أن تتفرغ الهيئة لعمل الكهرباء، فكانت النتيجة عكسية، وصارت إدارات الهيئة هشة، قال المهندس عوض مكايي المدير السابق للكهرباء في خطابه يوم تكريمه عام 2009م، وهو يخاطب نقابة الكهرباء: "هذه النقابة التي التقينا بها، وهذا العمل الكبير الذي تواتقنا عليه بأن تضيء الهيئة 60% من السودان، وعليها أن تضيء 13 ألف عامل".

فمن الواضح أن سوء الخدمة، وتردي العمل في قطاع الكهرباء، كان مقصوداً، وتطبيقاً لتوجيهات صندوق النقد الدولي، التي أساسها أن ترفع الدولة يدها عن الخدمات، وتخفص العمالة.

إن الطاقة التشغيلية تعادل حوالي 2883.5 ميغاوات، منها التوليد المائي فإن خزان الروصيرص يولد 280 ميغاوات، وسد مرووي السعة التركيبية 1250 ميغاوات، والسيتيت 320 ميغاوات، ولا يعمل إلا الذروة فقط، لعلو التوربينات، وخشم القرية أسس للري، 18,5 ميغاوات، وسنار 15 ميغاوات، والتوليد الحراري بحري مصممة لـ 380 ميغاوات، تحصل حتى 120 ميغاوات، وقري (1، 2، 4) تصل جميعها 150 ميغاوات، وأم دباكر 500 ميغاوات، بالإضافة إلى التوليد الخاص، وتم الاتفاق مع شركة تركية في البحر الأحمر 150 ميغاوات، الخط الرابط بين السودان وإثيوبيا 100 ميغاوات، وبين

هدم دولة الخلافة عملاء لبريطانيا، وكانت بريطانيا، ولا زالت، تتحكم في معظمهم، وترسم لهم سياسات السلم والحرب، وسياسات العمل الاستخباري، وأهم من ذلك كله سياسات مواجهة العاملين المخلصين لإقامة الدين وإحياء الخلافة من جديد. فيا ويلهم من الله، وقد عطلوا شرع الله، وساموا الناس سوء العذاب، وشاع الفقر واستفحل الجهل في ظل عهودهم النحسة. وصدق فيهم قول النبي ﷺ: «مَنْ أَدْلَّ عِنْدَهُ مُؤْمِنٌ فَلَمْ يَنْصُرْهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَنْصُرَهُ أَذَلَّهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

ولكن الأمل بنصر الله قد ازداد بعد أن وُجد في المسلمين من يعمل لإنهاضهم، وأدركت الأمة بعد كل هذه النكبات بأنه لا خلاص لها إلا بالإسلام، ولا قوة للإسلام إلا بدولة خلافة المسلمين الثانية الراشدة على منهاج النبوة، والتي قد أظل زمانها، وملاّت بشائرها طباق الأرض، بعد الملك الجبري الذي نعيشه اليوم، ليتحقق وعد الله عز وجل للعاملين الجادين لإقامتها في قوله سبحانه وتعالى: [وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا]، وبشرى رسوله ﷺ بأن الخلافة ستقوم بعد الملك الجبري الذي نحن فيه، وذلك في الحديث الشريف الذي رواه الإمام أحمد: «ثُمَّ تَكُونُ مَلَكًا جَبْرِيَّةً فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خَلَافَةً عَلَى مَنَاجِ النُّبُوَّةِ. ثُمَّ سَكَتَ».

فألهم اجعلنا من شهودها وجنودها، واجعلنا من الذين يشهدونها وهي تقتص من المجرمين التاريخيين من أمثال بريطانيا وباقي أكابر المجرمين الأمريكيين والروس والصينيين وغيرهم. [وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ].

الدولة أو الدول الدائرة في الفلك

اليابان خلال عقود بسيطة أن تكون من أكبر اقتصادات العالم ولديها قاعدة صناعية متينة تؤهلها أن تستعيد مكانتها العالمية إذا أرادت.

هذا المصطلح ظهر حديثاً، ويكاد أن لا يكون معروفاً عند الغالبية العظمى من السياسيين ولكنه مصطلح موجود، ومفهومه هو دوران دولة أو دول في فلك دولة أو دول أخرى، وذلك لتحقيق مصالحها ومصحة دولة أو دول الفلك (الرابط الحقيقي لهذا الدوران هو المصلحة).

والحقيقة التي من أجلها وجد هذا المفهوم هو تفاوت الدول من حيث القوة والمكانة الدولية وأثر هذه الدولة أو تلك في المسرح الدولي، ما يدفع الدول الأقل شأناً أن تدور في فلك هذه الدولة أو الدول التي لها نفس المكانة والسمة مثل بريطانيا وروسيا وأمريكا وفرنسا والصين، فهذه دول مؤثرة في المسرح الدولي والأحداث العالمية، وتكاد أن تكون هي التي ترسم السياسة العالمية.

وتقسم الدول الدائرة في الفلك إلى ثلاثة أقسام وهي:

- **دولة لها وزنها في المسرح الدولي** وقد تكون من دول الفلك ولكن اقتضت مصلحتها أن تدور في فلك دولة أخرى دوراناً مؤقتاً لتحقيق بعض مصالحها أو للتأثير على سياسة الدولة المراد الدوران في فلكها أو اختراق تلك الدولة لمعرفة مشاريعها، وهذه قد تبقى سائرة بهذا الدوران ما اقتضت الحاجة لذلك. ومثال ذلك بريطانيا مع أمريكا، وإن كان يظهر للرأي أن هذه تبعية وليست دوراناً، ولكنها في الحقيقة هي دوران؛ إما من أجل مشاركة الدولة الأولى في مشاريعها أو عدم السماح لها بالتفرد، وهو ما فعلته في غزو أمريكا للعراق وأفغانستان.

- **دولة تملك الإرادة السياسية المطلقة** ما يجعلها في اصطدام مصالحها مع مصلحة دولة الفلك أن ترفض البقاء والاستمرار في هذا الدوران، وعادة يكون هذا التعارض المخرج لهذه الدولة صاحبة الإرادة المستقلة هو تعارض في أساسيات السياسة العامة والخارجية، ومما يؤثر على كينونة النظام، وهذه تحدها الخطوط العريضة لسياسة الدولة الخارجية الدائرة في الفلك. ومثال ذلك كندا فهي تدور في فلك بريطانيا وأمريكا وفرنسا وتملك أطول حدود في العالم مع أمريكا وأضخم تجارة حرة معها، ومع هذا فقد عارضت أمريكا في غزوها للعراق ورفضت المشاركة بذلك وكان صوتها عالياً، ولكنها شاركتها في حربها على الإسلام. وكذلك اليابان من هذه الدول صاحبة الإرادة ولكنها بإرادتها أبقت نفسها في الدوران في فلك أمريكا لشعورها بأن هذا الدوران يحقق لها مصالحها ويمنع دول المحيط من الاصطدام معها لوجود اتفاقيات دفاع مشترك ومصالح مشتركة يحققها دورانها في فلك أمريكا، وبناءً عليه فقد خففت أمريكا من القيود المفروضة عليها بعد الحرب العالمية الثانية وسمحت لها بتغيير العقيدة القتالية والتي تجيز للقوات المسلحة اليابانية المشاركة خارج الأراضي اليابانية، ومن طبيعة الشعب الياباني أنه من الشعوب العريضة المتطلعة للنهوض، فقد استطاعت

بقلم: الأستاذ سالم أبو سبيتان

مشروع مارشال الذي ظاهره الإعمار وباطنه الاستعمار، حيث قيدت الدول الأوروبية بحلف شمال الأطلسي بعد إطلاق البعج الشيوعي زمن الاتحاد السوفيتي واتفاقهما على سياسة الحرب الباردة وتقاسم النفوذ، ما همش دور أوروبا على المسرح الدولي وساعد على طرد نفوذها من مستعمراتها في العالم، وتقييد حرية الأوروبيين الذين هم بطبيعتهم وعقليتهم وعقيدتهم شعوب



تتطلع للاستعمار الذي يجري في عروقهم ويمدهم بالحياة ولذلك وقفت أمريكا في وجه أي تطلع للقارة العجوز للتقلت وبناء قوتها العسكرية الذاتية بعيداً عن حلف شمال الأطلسي، وما الحرب الأوكرانية التي ورطت أمريكا روسيا بها وورطت أوروبا معها إلا مثال حي لسياسة أمريكا تجاه أوروبا التي تستنزفها بحلفها الأطلسي.

- **إن الدول الدائرة في فلك الدولة الأولى والدول الكبرى** إنما تريد من دورانها تحقيق مصالحها وهي بذلك تحقق لدولة الفلك مصالحها، وحتى تكون صاحبة قرار وإرادة مستقلة بحيث يمكنها من معارضة جزئية في السياسة الخارجية لدولة الفلك لا بد أن يكون بيدها أوراق عديدة وإرادة سياسية مستقلة ووسط سياسي مستقر في ولائه لبلده ونظامه ودولة عندها القدرة والديناميكية في المناورة بحيث لا تجعل لدولة الفلك سلطاناً عليها واختراقاً لوسطها السياسي وحدوداً لا يجوز لدولة الفلك تجاوزها لأن ذلك يعتبر تدخلاً في شؤون الدولة وقرارها السياسي وانتقاصاً من مكانتها وهيبتها، ومن هذه الأوراق الاقتصاد المتين والقوة العسكرية الذاتية والعقيدة القتالية والعقيدة السياسية التي تبني عليها الدولة ويؤمن بها الوسط السياسي والقيادة السياسية، فإن وجدت كانت هناك إرادة سياسية مستقلة وندية في التعامل بالممثل لتحقيق المصالح، وإذا كانت مصلحة الدولة تتناقض مع عقيدة الدولة نبذت تلك المصلحة لأنها ستكون أولى حلقات التنازل عن الإرادة السياسية.

- لذا لن يكون هناك في مصطلح دولة الخلافة الدوران في فلك الدول وإنما ستكون هناك معاهدات حسب وصف الدول (محاربة أو معادية أو تابعة أو مسالمة)، وبناءً عليه تبني العلاقات بينها وبين الدول على أساس ما يمليه الشرع في ذلك. إن دولة الخلافة ليست دولة استعمارية ولا يوجد في مفهومها مصطلح الاستعمار وليست هي دولة ناهبة لمقدرات الشعوب، بل هي دولة راعية تحمل لواء الرحمة للعالم.

- **دولة تملك الإرادة السياسية ولكنها ليست مطلقة لوجود** عوامل اقتضتها الظروف السياسية والاقتصادية والتي تمنعها من الخروج والانفكاك عن الدولة التي تدور في فلكها. ومثال ذلك إيران التي تدور في فلك أمريكا، فهي تحقق لها مصالحها والتي تستخدمها كفضاعة في منطقة الشرق الأوسط والخليج وكيان يهود حتى لا تخرج هذه الدول المستهدفة وتبقى تحت عباءتها أو حتى لا تتجاوز الحدود المرسومة لها ما يؤثر على مصالح أمريكا. إن إيران الشاه كانت دولة تدور في فلك بريطانيا وكانت أمريكا تزاحمها عليها حتى استطاعت بمساعدة الخميني من طردها وتمكين الملالي من الاستيلاء على إيران، وهي بذلك مكنت لرجالها من أن تكون لهم المكانة في قيادة إيران، ولذلك نجد إيران تدور في فلك أمريكا وتحقق لها مصالحها وتحقق هي مصالحها من ذلك، فأمرها هي التي تقف في وجه كيان يهود من أن يوجه ضربات قاتلة للبنية التحتية والصناعية الإيرانية. وكذلك تركيا فهي تدور في فلك أمريكا، وقد مكنت أمريكا حزب العدالة والتنمية من قيادة تركيا وتحجيم النفوذ الإنجليزي في مرافق ومفاصل الدولة حتى استتب الأمر له، وهي التي منعت المؤسسات التقييمية الأمريكية من تقييم الاقتصاد التركي وإعطائه نقاطاً إيجابية حتى تبقى فاتورة التسهيلات الإقراضية مفتوحة والتي بها استطاعت أن تكون لها اليد الطولى في القضاء والجيش والأمن وحتى السياسة الخارجية، وهو ما يخشى إن استمرت تركيا بهذا النهج أن تفقد وصف الدولة الدائرة في الفلك. إن تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية اعتمدت عليها أمريكا في ضرب الثورة السورية والمحافظة على النظام السوري من الانهيار، وما قدمته تركيا لأمريكا يجعلها ركناً ركيناً في السياسة الخارجية الأمريكية التي تعتمد عليها وتؤمنها لتحقيق مصالحها. وكذلك الدول الأوروبية مجتمعة استطاعت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية من تكبيها بقيود ومشاريع منها

مع الحديث الشريف

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ كُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايَعُهُ فَقَالَ: هُوَ صَغِيرٌ فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ وَعَنْ زُهْرَةَ بِنِ مَعْبَدٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ فَيَلْقَاهُ ابْنُ عَمَرٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَيَقُولَانِ لَهُ أَشْرِكُنَا مَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ دَعَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ فَيَشْرِكُهُمْ فَرُبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ فَيَبْغُثُ بِهَا إِلَى الْمَنْزِلِ

أما أفاضها:

فليست البيعة مقيدة بألفاظ معينة لكنها يجب أن تشمل على العمل بكتاب الله وسنة رسوله من جانب الخليفة، وعلى الطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره من قبل من يعطي البيعة.

وهي أي البيعة حق للمسلم باعتبار انعقاد الخافة بها فالحديث يقول: وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ وَتَمَرَةً قَلْبِهِ فَلْيُطِعهُ إِنْ اسْتَطَاعَ

أما بعد المبايعة للخليفة وانعقاد الخافة له: فإنها تصبح ملزمة لمن بايعه عليها وأمانة في عنقه، لا يجوز له الرجوع عنها، لما رواه البخاري: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْإِسْلَامِ فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيَّ وَعْكَ بِالْمَدِينَةِ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْلَبِي بِنِعْتِي فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلَبِي بِنِعْتِي فَأَبَى فَقَرَّجَ الْأَعْرَابِيُّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبَثُهَا وَيَنْصَعُ طَيْبُهَا»، ولما رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمر قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لِقِي اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ...»

وإن نقض بيعة الخليفة هي خلع للبد من طاعة الله عز وجل فهي حرام ... وهذا في حال نقض بيعة خليفة مبايع بيعة شرعية ومنعقدة له الخافة، فلا يحل نقض بيعته سواء أكانت بيعة انعقاد أو بيعة طاعة.

أما الرجوع عن بيعة من لم تتم له بيعه المسلمين فلم تنعقد له الخافة فهو جائز لا شيء، فيها، إذ النهي منصب على الرجوع عن بيعة الخليفة، وليس عن بيعة رجل لم تنعقد له الخافة.

وإنه لما يدمي القلب وتذرف له العيون دماً، جهل الأمة بهذه الأحكام، فتراهم ينتخبون شخصاً فيتولى عليهم بغير بيعة شرعية ... ثم لا يطبق عليهم أحكام الشريعة الإسلامية، فإذا عزل من قبل فئة انقلبت عليه، وسلبت منه السلطة، أصر الناس الذين انتخبوه على بقائه، وتشبثوا بشرعيته، فوقفوا في وجه الانقلابيين عزلاً وغريمهم مدجج بالسلاح، فأريقت دماؤهم الزكية على مذبح الشرعية الانتخابية والدستورية ... مع أن تلك الشرعية مستمدة من نظام ديمقراطي ودستور وضعي، وليست شرعية إسلامية مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله، لكنهم لجهلهم بأحكام البيعة، وبنظام الحكم في الإسلام، دعموا الطاغوت وضحوا بدمائهم في سبيله، وهم يظنون أنهم يحسنون صنعاً. فاللهم ربنا اهد قومنا، فإنهم لا يعلمون.

قراءنا الكرام، وإلى حين أن نلتاكم مع حديث نبوي آخر، نترككم في رعاية الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحييكم جميعاً أيها الاحبة في كل مكان، في حلقة جديدة «مع الحديث الشريف» ونبدأ بخير تحية، فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

روك مسلم في صحيحه قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ قَالَ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ فَأَتَيْتُهُمْ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَمَزَلْنَا مَنْزِلًا فَمِنَّا مَنْ يُصَلِّحُ خَبَاءَهُ وَمِنَّا مَنْ يَنْتَضِلُ وَمِنَّا مَنْ هُوَ فِي جَسْرِهِ إِذْ تَأْذَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّلَاةَ جَامِعَةً فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ وَيُنْذِرَهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ وَإِنْ أَمَّتْكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيَتُهَا فِي أَوْلِيَّهَا وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُونَهَا وَتَجِيءُ، فِتْنَةٌ فَيُرْمَقُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَتَجِيءُ، الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ هَذِهِ مُهْلِكَتِي ثُمَّ تَنْكَشِفُ وَتَجِيءُ، الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ هَذِهِ هَذِهِ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزْخَرْ عَنِ النَّارِ وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ فَلْيَتَّبِعْ مَنِيَّتَهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَأْتِ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ وَتَمَرَةً قَلْبِهِ فَلْيُطِعهُ إِنْ اسْتَطَاعَ فَإِنْ جَاءَ آخِرُ يَنَازِعُهُ فَأَضْرِبُوا عُنُقَ الْآخِرِ فَذَنُوبٌ مِنْهُ فَمَلْتُ لَهُ أَنْشُدَكَ اللَّهُ أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَهْوَكِ إِلَى أَدْنَيْهِ وَقَلْبِهِ بِتَدْيِهِ وَقَالَ سَمِعْتُهُ أَدْنَايَ وَوَعَاةَ قَلْبِي فَمَلْتُ لَهُ هَذَا ابْنُ عَمَرَكَ مُعَاوِيَةَ يَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ أَمْوَالَنَا بَيْنَنَا بِالْبَاطِلِ وَنَقْتُلَ أَنْفُسَنَا وَاللَّهُ يَقُولُ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} قَالَ فَسَكَتَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ أَطِعهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَأَعصيه فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ

قراءنا الكرام:

هذا الحديث يبين لنا أن البيعة هي الطريقة الشرعية لتنصيب الخليفة، فيها كما يذكر الحديث يعطى الخليفة كامل صلاحياته ويصبح واجب الطاعة لا تحل مخالفته إلا إن أمر بمعصية، فكيف تكون البيعة للخليفة؟

1- تكون مصافحة بالأيدي: لقوله صلى الله عليه وسلم: وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ وَتَمَرَةً قَلْبِهِ فَلْيُطِعهُ إِنْ اسْتَطَاعَ وَصَفْقَةُ يَدِهِ، أي أن يصفق يده على يد الخليفة حين يقول له بايعتك ... وصفق اليدين هو كيفية إبرام العقود، ومنها عقد البيعة على الخافة.

2- بالكتابة: لما رواه البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ حَيْثُ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ كَتَبَ إِلَيَّ أَمْرٌ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِعَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مَا اسْتَطَعْتُ وَإِنَّ بَيْنِي قَدْ أَقْرَأُوا بِمِثْلِ ذَلِكَ

3- وتصح أيضاً بأي وسيلة من الوسائل:

إلا أنه يشترط أن تصدر البيعة من البالغ فلا تصح البيعة من الصغار لما رواه البخاري قال: حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ عَنْ زُهْرَةَ بِنِ مَعْبَدٍ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ وَكَانَ قَدْ أَذْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى

إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي (ح 18)

فساد النظام الاقتصادي الرأسمالي

الأهلي، وأما دراسة العوامل التي تؤثر في حجم الإنتاج وزيادة الدخل الأهلي، فإن بحثها يكون في علم الاقتصاد، أي في بحث المادة الاقتصادية وزيادتها لا في بحث إشباع الحاجات التي ينظمها النظام الاقتصادي.

وقبل أن نودعكم مستمعينا الكرام نذكركم بأبرز الافكار التي تناولها موضوعنا لهذا اليوم:

فساد النظام الاقتصادي الرأسمالي:

من دراسة النظام الاقتصادي في المبدأ الرأسمالي والتعمق في بحثه يتبين فسادُه من عدة وجوه:

1- لا يصح أن نعتبر الأشياء نافعة لمجرد وجود من يرغب فيها. بل يجب اعتبارها نافعة إذا كانت حقيقة نافعة.

2- لا يجوز الاقتصاص على النظرة إلى الشيء؛ كما هو محسب. بل ينظر إلى الأشياء باعتبار ما يجب أن يكون عليه المجتمع.

3- نظرة الاقتصاديين منصبه على إنتاج الثروة أكثر من انصافها على توزيعها لإشباع الحاجات، بل صارت نظرة التوزيع ثانوية، والصواب جعلها أساسية.

4- النظام الاقتصادي الرأسمالي يهدف إلى غاية واحدة هي زيادة ثروة البلاد جملة، ويتزك للأفراد كربة الأخذ من الثروة سواء أخصل الإشباع لجميع الأفراد أم لم يخلص.

5- الاقتصاص الرأسمالي منصب على إشباع حاجات المجموعة، يرفع مستوى الإنتاج وزيادة الدخل الأهلي للبلاد. وهذا خطأ محض ومخالف للواقع، ولا يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد جميعهم، ولا يحقق الرفاهية لكل فرد.

6- موضع البحث عند الرأسماليين: هو «دراسة العوامل التي تؤثر في حجم الإنتاج الأهلي». وموضع البحث الصحيح: هو دراسة حاجات الإنسان الأساسية من حيث هو إنسان، ودراسة توزيع الثروة على أفراد المجتمع، لضمان إشباع جميع حاجاتهم الأساسية.

7- خلط الرأسماليون بين علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي، فدراسة العوامل التي تؤثر في حجم الإنتاج وزيادة الدخل الأهلي بحثها في علم الاقتصاد. أما بحث إشباع الحاجات فينظمها النظام الاقتصادي.

أيها المؤمنون:

نكتفي بهذا القدر في هذه الحلقة، موعداً معكم في الحلقة القادمة إن شاء الله تعالى، فإلى ذلك الحين وإلى أن نلقاكم ودائماً نترككم في عناية الله وحفظه وأمينه، سائلين المولى تبارك وتعالى أن يعزنا بالإسلام، وأن يعز الإسلام بنا، وأن يكرمنا بنصره، وأن يقر أعيننا بقيام دولة الخلافة على منهاج النبوة في القريب العاجل، وأن يجعلنا من جنودها وشهودها وشهادتها، إنه ولي ذلك والقادر عليه. شكركم على حسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأهلي، ورفع مستوى الإنتاج في البلاد، وذلك بتمكينهم من أخذ الثروة حيث يترك لهم الحرية في العمل لإنتاجها ولجيازتها. فالاقتصاد لا يوجد لإشباع حاجات الأفراد، وتوفير الإشباع لكل فرد من أفراد المجموعة، وإنما هو منصب على توفير ما يشبع حاجات الأفراد، أي منصب على إشباع حاجات المجموعة، يرفع مستوى الإنتاج وزيادة الدخل الأهلي للبلاد، وعن طريق تومر الدخل الأهلي يخلص حينئذ توزيع هذا الدخل بواسطة كربة الملك، وكربة العمل على أفراد المجتمع، فيترك للأفراد كربة توال ما يستطيعونه من هذه الثروة، كل بحسب ما يملك من عوامل إنتاجها، سواء أخصل الإشباع لجميع الأفراد، أو خصل لبعض دون البعض.

سابعاً: وجه الخطأ في النظام الاقتصادي الرأسمالي:

هذا هو الاقتصاص السياسي، أي الاقتصاص الرأسمالي؛ وهذا خطأ محض ومخالف للواقع، ولا يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد جميعهم، ولا يحقق الرفاهية لكل فرد. ووجه الخطأ في هذا هو أن الحاجات التي تتطلب الإشباع هي حاجات فردية مع كونها حاجات إنسان، فهي حاجات لمحمد، وصالح، وحسن، وليست حاجات لمجموعة الإنسان، أو لمجموعة أمة أو لمجموعة شعب، والذي يسعى لإشباع حاجته هو الفرد، سواء أكان إشباعه لها مباشرة كالأكل، أم إشباعه لها عن طريق إشباع المجموع، كالدفاع عن الأمة. ولذلك كانت المشكلة الاقتصادية متركرة على أساس توزيع وسائل الإشباع على الأفراد، أي توزيع الأموال والمنافع على أفراد الأمة أو الشعب، وليس على الحاجات التي تتطلبها مجموعة الأمة أو الشعب، دون النظر إلى كل فرد من أفرادها. وبعناية أحرى المشكلة هي الجرمان الذي يصيب الفرد، لا الجرمان الذي يصيب مجموع البلاد. والبحث في النظام الاقتصادي إنما يكون في إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد، لا البحث في إنتاج المادة الاقتصادية.

ثامناً: خطوهم في تحديد موضع البحث:

ومن هنا لم تكن دراسة العوامل التي تؤثر في حجم الإنتاج الأهلي هي موضع البحث في إشباع جميع حاجات الأفراد الأساسية فرداً فرداً إشباعاً كلياً، وإنما موضع البحث هو دراسة حاجات الإنسان الأساسية من حيث هو إنسان، ودراسة توزيع الثروة على أفراد المجتمع، لضمان إشباع جميع حاجاتهم الأساسية، وهو الذي يجب أن يكون، ويحتل مكان الصدارة. على أن معالجة فقر البلاد لا يعالج مشاكل فقر الأفراد فرداً فرداً، ولكن معالجة مشاكل فقر الأفراد وتوزيع ثروة البلاد يحفز مجموعة أهل البلاد وأفرادهم على العمل لزيادة الدخل

الحمض لله الذي شرع للناس أحكام الرشد، وخذلهم سبل الفساد، والصلوة والسلام على خير هاد، المبعوث رحمة للعباد، الذي جاهد في الله حق الجهاد، وعلى إليه وأصحابه الأطهار الامجاد، الذين طبقوا نظام الإسلام في الحكم والاجتماع والسياسة والاقتصاد، فاجعلنا اللهم معهم، واحشرنا في زميرتهم يوم يقوم الأشهاد يوم التناد، يوم يقوم الناس لرب العباد.

أيها المؤمنون:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: نتابع معكم سلسلة حلقات كتابنا إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي، ومع الحلقة الثامنة عشرة، نتابع فيها استعراضنا ما جاء في مقدمة كتاب النظام الاقتصادي (صفحة 28) للعالم والمفكر السياسي الشيخ تقي الدين النبهاني، وحدثنا لا زال موضوعنا عن فساد النظام الاقتصادي الرأسمالي.

خامساً: اعتبارهم الأشياء نافعة لمجرد وجود من يرغب فيها:

يقول رحمه الله: ولذلك لا يصح أن نعتبر الأشياء نافعة لمجرد وجود من يرغب فيها، سواء أكانت في حقيقتها مضرّة أم لا، وسواء أكانت تؤثر في علاقات الناس أم لا، وسواء أكانت مخرمة في اعتقاد الناس في المجتمع أم كانت محللة، بل يجب اعتبار الأشياء نافعة إذا كانت حقيقة نافعة، باعتبار ما يجب أن يكون عليه المجتمع. ولهذا لا يصح اعتبار الحشيش والاميون وما شاكلها سلعة نافعة، واعتبارها مادة اقتصادية، لمجرد وجود من يرغب فيها، بل يجب ملاحظة أثر هذه المواد الاقتصادية في العلاقات حين النظر إلى منفعة الأشياء، أي حين النظر إلى الشيء؛ باعتباره مادة اقتصادية، أو عدم اعتبارها. أي يجب أن ينظر إلى الأشياء باعتبار ما يجب أن يكون عليه المجتمع ولا يجوز الاقتصاص على النظرة إلى الشيء؛ كما هو محسب، وغض النظر عما يجب أن يكون عليه المجتمع.

سادساً: انصباب نظرهم على إنتاج الثروة أكثر من انصبابها على توزيعها:

وقد نتج من جزء اندماج بحث إشباع الحاجات في ثانياً بحث وسائل إشباعها، ومن جزء نظرة الاقتصاديين إلى وسائل الإشباع باعتبارها فقط أنها تشبع حاجة، لا يأخذ اعتبار آخر، نتج من جزء ذلك أن صارت نظرة الاقتصاديين منصبه على إنتاج الثروة أكثر من انصبابها على توزيعها لإشباع الحاجات، بل صارت نظرة التوزيع ثانوية. وعلى هذا فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي يهدف إلى غاية واحدة هي زيادة ثروة البلاد جملة، ويعمل للوصول إلى أرفع مستوى ممكن من الإنتاج، ويجعل تحقيق أقصى ما يمكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، نتيجة لزيادة الدخل